توجيهُ أبي عمرو قراءتَه نحويّاً
عرضاً ومناقشة

إعداد
غازي بن خلف العتيبي
الأستاذ المشارك بكلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

• **ملخص البحث:**

أفاد أبو عمرو من تبحُّره في العربية وقواعدها، فوظَّفه وطوَّعه فيما يختاره من الروايات المختلفة لكتاب الله عز وجل، وكان مع ذلك أيضاً مهتماً بتوجيه قراءته وبيان ملاءمتها لأوجه العربية الممكنة، هذا الاهتمام جَلَّته جملةٌ من النقول المتفرِّقة عنه في كتب تفاسير القرآن وأعاريبه ومعانيه وقراءاته، هذه النقول تمثِّل مرحلة متقدِّمة من أطوار النحو قبل سيبويه، كما أنَّ لها أثراً بالغاً في توجيه القراءات تتجلى قيمته في كونها تسلِّط الضوء على مرحلة متقدِّمة من مراحل توجيه القراءات القرآنية وكونها صادرة من قارئ؛ ولا شك أنَّ توجيه القارئ قراءته أولى بالقبول والتسليم إذا لم يخالف قواعد العربية وسَنَنها، فمن قرأ أعلم بتوجيه ما قرأ من غيره وأدرى، وقد جاء البحث الموسوم بـ(توجيه أبي عمرو قراءته نحوياً: عرضاً ومناقشة) كاشفاً عن ذلك، مجلِّياً ظواهره وسماته وأثره في الدرس النحوي.

الكلمات المفتاحية: التوجيه النحوي . أبو عمرو بن العلاء . توجيه القراءات . جهود أبي عمرو بن العلاء.

*****

المقدمة:

الحمد لله وكفى، وصلاة وسلاماً على النبي المجتبى، وعلى آله وصحبه، ومن بهديه اقتفى.

أما بعد:

فيُعَدُّ أبو عمرو بن العلاء البصري (ت١٥٤هـ) أحد الأئمة الجهابذة الكبار الذين كان لهم فضل كبير في خدمة كتاب الله والعربية، فهو من جِلَّة القراء السبعة المشهورين الذين تلقَّت الأمة قراءتهم بالقبول، كما أنَّه مُقَدَّم أهل البصرة في النحو واللغة والشعر وأيام العرب، وأخذ عنه جملة من الأعلام، كالخليل (ت١٧٠هـ) وهارون بن موسى (ت١٧٠هـ) وسيبويه (ت١٨٠هـ) ويونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) واليزيدي (ت٢٠٢هـ) والأصمعي (ت٢١٦هـ) وغيرهم كثير.

أفاد أبو عمرو من تبحُّره في العربية وقواعدها فوظَّفه وطوَّعه فيما يختاره من الروايات المختلفة لكتاب الله عز وجل، وكان مع ذلك أيضاً مهتمّاً بتوجيه قراءته وإعرابها وبيان ملاءمتها لأوجه العربية الممكنة، وهذا الاهتمام جَلَّته جملةٌ من النقول المتفرِّقة عنه في كتب تفاسير القرآن وأعاريبه ومعانيه وقراءاته، نقلها ثلَّة من الأعلام الثقات، أمثال: هارون بن موسى (ت١٧٠هـ)، ويونس بن حبيب (ت ١٨٣هـ)، وأبي جعفر الرؤاسي (ت١٨٧هـ)، واليزيدي (ت ٢٠٢هـ)، وأبي عبيدة (٢٠٩هـ) وأبي عُبَيد (٢٢٤هـ) وغيرهم.

وقد ألفيت هذه النصوص مادةً جديرة بالبحث والمدارسة فعقدت العزم على جمع ما تيسَّر الوقوف عليه منها ودراستها، فجاء هذا البحث موسوماً بـ(توجيه أبي عمرو قراءتَه نحويًّا: عرضًا ومناقشةً).

- وكان لاختيار هذا الموضوع أسباب، أهمُّها:
- أنَّه يُمَثِّل مرحلةً متقدِّمة مهمَّة من مراحل توجيه القراءات القرآنية.
- كما أنَّه يُمَثِّل -أيضاً- مرحلة متقدِّمة من أطوار النحو قبل سيبويه.
- تنوُّع فكر أبي عمرو في توجيه قراءاته؛ وربط ذلك كلِّه بالمعنى والسياق.
- دقة توجيه أبي عمرو قراءتَه من حيث الصناعةُ والمعنى؛ فهو من أئمة القراءات والعربية كما تقدَّم.

أنَّ توجيه القارئ قراءته أولى بالقبول والتسليم؛ إذا لم يخالف قواعد العربية وسَنَنها، لأنَّ من قرأ أعلم بتوجيه ما قرأ من غيره وأدرى.

والدراسة وضعت أهدافاً تصبو إلى تحقيقها، منها:

- جمع توجيهات أبي عمرو قراءتَه ودراستها نحويّاً.
- إبراز جهود أبي عمرو في توجيه القراءات.
- الوقوف على التوجيهات التي انفرد بها أبو عمرو.
- الكشف عن ملامح توجيهات أبي عمرو وسماتها.
- إظهار أثر أبي عمرو في العلماء الخالفين من بعده.

وأمَّا ما يتعلَّق بالدراسات السابقة؛ فلم أقف على دراسة نحوية متخصِّصة في توجيه أبي عمرو قراءته نحويّاً.

وأشير إلى أنَّي اتَّبعت المنهج الوصفي التحليلي في معالجة قضايا هذا البحث وموضوعاته.

وقد اقتضت خطة البحث أن يُجعَل في مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وثبت المصادر والمراجع.

المقدمة: أشرت فيها إلى أسباب اختيار الموضوع، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطَّته.

المبحث الأوَّل: توجيهات أبي عمرو.

المبحث الثاني: ملامح توجيهات أبي عمرو.

المبحث الثالث: تأثير توجيهات أبي عمرو.

الخاتمة: وفيها أهمُّ نتائج البحث.

ثبت المصادر والمراجع.

وبعدُ، فهذا ما تيسَّر إعداده وجرى به القلم، وأجد من حقِّ الله تعالى عليَّ أن أحمده على ما أعان ووفَّق؛ فربي أحقُّ من حُمِد وأُثني عليه، وصلى الله وسلَّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث الأوَّل: توجيهات أبي عمرو:

توجيهُه قراءَتَه: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الحَجِّ﴾[1]

قال أبو عمرو: «المعنى فلا يكن فيه رفثٌ»[2]، وقال أيضاً: «الرفع بمعنى فلا يَكُونَنَّ رفثٌ ولا فسوقٌ؛ أي: شيءٌ يُخْرِجُ من الحجِّ»[3].

• المناقشة:

ما نُقِل عن أبي عمرو يحتمل أن يكون تقدير معنى أو تقدير إعراب، وهذا الأخير هو الذي فهمه القرطبي؛ إذ قال بعد أن ذكر توجيه أبي عمرو السابق: «قُلْتُ: فَيُحْتَمَلُ أن تكون (كان) تامَّة، مثل قوله: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسرَةٍ﴾[4]، فلا تحتاج إلى خبر، ويُحْتَمَلُ أن تكون ناقصة والخبر محذوف»[5].

وهذا التقدير لا يسلم من الاعتراض، فحملها على التمام يلزم منه حذفُها وحدَها دون فاعلها، وحذفها وحدها بدون (أنْ) المصدرية قليل[6]، وحملها على النقصان يلزم منه حذفها مع خبرها دون اسمها، وهو ضعيف، وهو مع ضعفه مشروط بأن يكون بعد (إنْ) و(لو) الشرطيتين[7]، فما بالك بدونهما!

والأولى أن يُجْعَل كلام أبي عمرو من تقدير المعنى، لا من تقدير الإعراب، وأنَّ المراد منه كما هو ظاهر كلامه وذكره غير واحد[8]- حمل نفي (الرفث) و(الفسوق) على النَّهي وحمل نفي (الجدال) على الإخبار، كأنَّه قيل: لا شك في وقت الحجِّ ولا في مكانه

(١) البقرة من الآية ١٩٧.
قرأ أبو عمرو برفع (رفث) و(فسوق) مع التنوين، وهي قراءة ابن كثير أيضاً، وقرأ بقية السبعة بنصبهما من غير تنوين. انظر: السبعة ١٨٠، والحجة للقراء السبعة ٢/ ٢٨٦، وحجة القراءات ١٢٨.

(٢) إعراب القرآن ١/ ٢٩٤-٢٩٥.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٣/ ٣٢٥.

(٤) البقرة ٢٨٠.

(٥) الجامع لأحكام القرآن ٣/ ٣٢٥.

(٦) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٦٥، وأوضح المسالك ١/ ٢٣٧-٢٣٩، والتصريح ١/ ٦٣٣-٦٣٧.

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٤١٥-٤١٩، والارتشاف ٣/ ١١٩٠، والتصريح ١/ ٦٢٩-٦٣٣.

(٨) انظر: الحجَّة في القراءات السبع ٩٤، وحجَّة القراءات ١٢٨-١٢٩، والكشاف ١/ ٣٤٧، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٤٧، والتبيان ١/ ١٦١، والكتاب الفريد ١/ ٤٧١-٤٧٢.

وإن كان ما ذكروه لا يخلو من اعتراض وردٍّ ليس الموطنُ موطنَ بسطه وعرضه[1].

وبقي في هذه القراءة توجيهان:

الأوَّل: أنَّ (لا) عاملة عمل (ليس)، و(رفث) اسمها وما بعده معطوف عليه، وهو قول النحاس[2] وابن خالويه[3] ومكي[4] وابن عطية[5] والهمذاني[6]، وجوَّزه بعضهم[7].

وهذا التوجيه محلُّ نظر؛ لأنَّ ما ورد من شواهد في إعمال (لا) عمل (ليس) قليل محتمل التأويل، لذا لم يُسَلِّم به كثير من العلماء، والأولى ألا يُحْمَل كلام الله -عزَّ وجلَّ- على مثل هذا[8].

الثاني: أنَّ (لا) ملغاة، وما بعدها مرفوع بالابتداء، وسوَّغ الابتداء بالنكرة تقدُّم النفي عليها، وهو قول الأخفش[9] وأبي البركات الأنباري[10] والعكبري[11] والقرطبي[12] وجوَّزه جماعة[13].

وهذا التوجيه هو الأظهر؛ لأنَّ إلغاء (لا) وعدم إعمالها هو الأصل، كما أنَّ شواهد إلغائها في العربية كثيرة لا تُحصى، ولسلامته من الاعتراض والنقد.

(١) انظر ما قيل فيه في: البحر المحيط ٢/ ٩٨-٩٩، والدر المصون ٢/ ٣٢٥-٣٢٦، واللباب في علوم الكتاب ٣/ ٣٩٨-٣٩٩.

(٢) انظر: إعراب القرآن ١/ ٢٩٤.

(٣) انظر: الحجة في القراءات السبع ٩٤.

(٤) انظر: الكشف ١/ ٢٨٦.

(٥) انظر: المحرر الوجيز ١/ ٢٧٢.

(٦) انظر: الكتاب الفريد ١/ ٤٧٢.

(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٧١، والحجة للقراء السبعة ٢/ ٢٨٩، والتفسير البسيط ٤/ ٣٨-٣٩، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ١٦١.

(٨) انظر: البحر المحيط ١/ ٩٦-٩٧، والدر المصون ٢/ ٣٢٣.

(٩) انظر: معاني القرآن ١/ ٢٥-٢٦.

(١٠) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٤٧.

(١١) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٦١.

(١٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٣/ ٣٢٥.

(١٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٧١، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٩٤، والحجة للقراء السبعة ٢/ ٢٨٩، والكشف ١/ ٢٨٦، والتفسير البسيط ٤/ ٣٨-٣٩.

توجيهُه قراءَتَه: ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ ﴾[1]

قال أبو عمرو: «(زُلْزِلُوا) فعل ماضٍ، و(يَقُول) فعل مستقبل، فلمَّا اختلفا كان الوجه النصب»[2].

• المناقشة:

كلام أبي عمرو في توجيه قراءته يُشْعِر بأنَّ سبب نصب (يقول) الخلاف، فـ(زُلْزِلوا) زمنه ماضٍ، و(يقول) زمنه مستقبل، فلمَّا اختلف الزمانان نُصِب الأخير، وهذا ما فَهِمه النحاس مِن كلامه؛ إذ قال في معرض حديثه عن نقد توجيهه: «فشيء ليس فيه علَّة الرفع ولا النصب؛ لأنَّ (حتى) ليست من حروف العطف في الأفعال، ولا هي ألبتة من عوامل الأفعال... وكأنَّ هذه الحجَّة غلط، وإنَّما تتكلم بها في باب الفاء»[3]، فقول أبي جعفر: «وإنَّما تتكلم بها في باب الفاء» فيه إشارة إلى رأي الكوفيين الذين يرون أنَّ سبب نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية عائد إلى أنَّ الجواب مخالف لما قبله من أمر أو نهي أو نفي أو استفهام أو عرض أو تمنٍّ[4].

والذي يظهر أنَّ الخلاف ليس موجباً للنصب؛ لأنَّه لو كان كذلك لوجب نصب ما بعد (لكن) في نحو: ما قام خالدٌ لكن محمدٌ، وكذلك ما بعد (لا) في نحو: قام خالدٌ لا محمدٌ، ألا ترى أنَّ ما بعد (لكن) و(لا) يخالف ما قبلهما، ومع ذلك لم يُنْصَبا، ولا قائل بنصبهما.

وفي نصب (يقول) توجيهان آخران:

الأوَّل: أنَّ (حَتَّى) بمعنى (كي)، فتفيد العلَّة، ذكره أبو حيان[5] والسمين[6]، وحكما عليه بالضعف؛ لأنَّ المعنى يأباه، فإنَّ قول الرسول والذين آمنوا معه ليس علَّة للمسِّ والزلزال.

(١) البقرة من الآية ٢١٤.
قرأ أبو عمرو بنصب (يقول)، وهي -أيضاً- قراءة بقية السبعة ما عدا نافعاً، فإنَّه قرأ برفعها. انظر: السبعة ١٨١، والحجة للقراء السبعة ٢/ ٣٠٥، وحجة القراءات ١٣١.

(٢) إعراب القرآن ١/ ٣٠٤.

(٣) إعراب القرآن ١/ ٣٠٤.

(٤) انظر: الإنصاف ٢/ ٤٥٧-٤٥٨، والارتشاف ٤/ ١٦٦٨، وائتلاف النصرة ١٢٧.

(٥) انظر: البحر المحيط ٢/ ١٤٩.

(٦) انظر: الدر المصون ٢/ ٣٨٢.

وظاهر كلام العكبري يدلُّ على أنَّ قولهم علَّة؛ إذ قال: «ويُقْرَأُ بالرفع على أن يكون التقدير: وزُلْزِلُوا فقال الرسول؛ فالزلزلة سبب القول»[1].

الثاني: أنَّ (حتى) غاية بمعنى (إلى أن)، وجُعِل قول الرسول غاية لخوف أصحابه؛ لأنَّ (زُلْزِلوا) بمعنى خُوِّفوا، فمعنى الآية: وزُلْزِلوا إلى أن قال الرسول، وهذا قول الجمهور[2].

وممَّا يُشَار إليه أنَّ (حتى) إنَّما يُنْصَب بعدها المضارع المستقبل؛ ولذا إنَّ قول الرسول والذين آمنوا معه وإن كان ماضياً بالنسبة إلى زمن الإخبار فإنَّه مستقبل بالنسبة إلى مسِّهم وزلزالهم.

وقريب من هذا القول ما ذهب إليه الكسائي[3]، والفراء[4]، والطبري[5]، فإنَّهم ذكروا في توجيه النصب أنَّ (حتى) سُبِقت بفعل ماضٍ متطاول المدَّة، فالزلزلة هنا كالترداد؛ لأنَّ المراد بها الخوف من العدُّو، لا زلزلة الأرض، فلمَّا كان الفعل فيه هذا المعنى، وما بعد (حتى) غير منقضٍ حكماً نُصِب (يقول) بـها.

فيُفْهَم ممَّا ذكروه أنَّ ما بعد (حتى) غاية لما قبلها، فتطاول مدة الخوف غايته قول الرسول.

وفي ناصب الفعل المضارع بعد (حتى) خلاف مشهور بين المدرستين، فالكوفيون يرون أنَّه منصوب بـ(حتى)، والبصريون يرون أنَّه منصوب بـ(أنْ) المضمرة وجوباً[6].

والذي يظهر لي ممَّا تقدَّم أنَّ ما ذهب إليه الجمهور أقرب وأوجه؛ لدلالة المعنى عليه.

(١) التبيان ١/ ١٧٢.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ١٢٧-١٢٨، ومعاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٨٦، وإعراب القرآن ١/ ٣٠٤-٣٠٥، والحجَّة في القراءات السبع ٩٦، والحجة للقراء السبعة ٢/ ٣٠٦، والكشف ١/ ٢٩٠، والتفسير البسيط ٤/ ١٢٠-١٢١، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٥٠-١٥١، والتبيان ١/ ١٧٢.

(٣) انظر: إعراب القرآن ١/ ٣٠٤.

(٤) انظر: معاني القرآن ١/ ١٣٢-١٣٣

(٥) انظر: جامع البيان ٤/ ٢٩٠-٢٩١.

(٦) انظر الخلاف في: الإنصاف ٢/ ٥٩٧-٦٠٢، والارتشاف ٤/ ١٦٦١-١٦٦٢، وائتلاف النصرة ١٥٣-١٥٤.

توجيهُه قراءَتَه: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ... وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾[1]

قال أبو زُرْعة: «حجَّة من رفع ﴿وَالْجُرُوحُ﴾ ذكرها اليزيدي عن أبي عمرو، فقال: رُفِعَ على الابتداء، يعني: والجروح من بعد ذلك قصاص»[2].

• المناقشة:

خرَّج أبو عمرو الرفع في قراءته على الابتداء، وعليه تكون الواو استئنافية وما بعدها مبتدأ وخبر، وفي هذا استئناف وابتداء شريعة ليست ممَّا كُتِب على بني اسرائيل في التوراة.

وممَّا قُوِّيَ به هذا التوجيه مخالفة خبرِ (الجروح) خبرَ ما قبله ومخالفة حكمِه حكمَ ما قبله ومخالفة إعرابِ خبرِه خبرَ ما قبله[3].

وبهذا قال الأخفش[4] وابن خالويه[5] وأبو البركات[6]، وهو أحد الأوجه التي أجازها المعربون[7].

وبقي في القراءة توجيهات أخرى[8]:

الأوَّل: أنَّ ﴿الْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ معطوفة بالحمل على المعنى على موضع ﴿النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾، لأنَّ معنى ﴿كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ﴾ قلنا لهم، وعليه يكون التقدير: قلنا لهم: النفسُ بالنفسِ والجروحُ قصاصٌ.

وضعَّفه أبو حيان بأنَّ الحمل على المعنى (التوهُّم) لا ينقاس، وإنَّما يُقْتَصر فيه على ما سُمِع[9].

---

(١) المائدة من الآية ٤٥.
قرأ أبو عمرو برفع (الجروح) ونصب ما قبلها، وبذلك أيضاً قرأ ابن عامر وابن كثير، وقرأ الكسائي برفعها ورفع (العين) وما بعدها، وقرأ بقية السبعة بنصبها عطفاً على (النفس). انظر: السبعة ٢٤٤، والحجة للقراء السبعة ٣/ ٢٢٣، وحجة القراءات ٢٢٥-٢٢٦.

(٢) حجة القراءات ٢٢٦.

(٣) انظر: الحجة في القراءات السبع ١٣١، وحجة القراءات ٢٢٧، والهداية ٣/ ١٧٣٤.

(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٨٢.

(٥) انظر: الحجة في القراءات السبع ١٣١.

(٦) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٢٩٣.

(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٧٩، وإعراب القرآن ٢/ ٢٢، والحجة للقراء السبعة ٣/ ٢٢٦، والكشف ١/ ٤٠٩-٤١٠، والتبيان ١/ ٤٣٩.

(٨) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٧٩، وإعراب القرآن ٢/ ٢٢، والحجة للقراء السبعة ٣/ ٢٢٤-٢٢٦، والكشف ١/ ٤٠٩-٤١٠، والتبيان ١/ ٤٣٩، والبحر المحيط ٣/ ٥٠٦.

(٩) انظر: البحر المحيط ٣/ ٥٠٦.

الثاني: أنَّ (الجروح) معطوف على المضمر في (بالنفس)؛ لأنَّ المضمر في موضع رفع؛ إذ المعنى: أنَّ النفس مأخوذة هي بالنفس[1].

وفيه نظر من جهة الصناعة والمعنى، أمَّا من جهة الصناعة، فإنَّ فيه العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فصل بين المتعاطفين ولا تأكيد ولا فصل بـ(لا) بعد حرف العطف، وهذا ممَّا لا يجوز عند البصريين إلا ضرورة، وإن كان الكوفيون يجيزونه في السعة[2]، وأمَّا من جهة المعنى، فإنَّ هذا القول يستقيم معناه في نحو: أنَّ النفس مأخوذة هي بالنفس والعين هي مأخوذة بالعين ولا يستقيم في: والجروح مأخوذة قصاص؛ لخلوِّ خبره من الباء[3].

الثالث: أنَّ ﴿الْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ في محلِّ نصب عطفاً على ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ التي في محلِّ نصب مفعول به، والتقدير على هذا: وكتبنا عليهم فيها أنَّ النفس بالنفس وكتبنا عليهم فيها الجروحُ قصاصٌ، وهذا ممَّا أجازه أبو علي[4].

وهو الأقرب؛ لسلامته من الاعتراض ولموافقته في المعنى قراءة النصب؛ إذ تدلُّ على أنَّ القصاص في الجروح ممَّا كُتِب عليهم في التوراة.

توجيهُه قراءَتَه: ﴿وَالْيَسَعَ﴾[5]

قال أبو زُرْعة: «وقرأ الباقون ﴿وَالْيَسَعَ﴾ بلام واحدة، وحجَّتهم ذكرها اليزيدي عن أبي عمرو، فقال: هو مثل اليَسَر، وإنَّما هو يَسَرُ ويَسَعُ، فرُدَّت الألف واللَّام، فَقَالَ: اليَسَعُ»[6].

• المناقشة:

يظهر ممَّا ذكره أبو عمرو أنَّ أصل (اليَسَع) يَسَعُ، ثمَّ زيدت فيه الألف واللام على حدِّ زيادتها في (اليَسَر)؛ إذ هو معرفة بغيرهما، ولا يتعرَّف الاسم من وجهين.

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٧٩.

(٢) انظر: الإنصاف ٢/ ٤٧٤-٤٧٨، و توضيح المقاصد ٢/ ١٤٤، وائتلاف النصرة ٦٣-٦٤.

(٣) انظر: إبراز المعاني ٤٢٩.

(٤) انظر: الحجة للقراء السبعة ٣/ ٢٢٣.

(٥) الأنعام من الآية ٨٦، ص من الآية ٤٨.
قرأ أبو عمرو (اليسع) بلام واحدة، وهي كذلك قراءة بقية السبعة ما عدا حمزة والكسائي، فقد قرآها بلامين (الليسع). انظر: السبعة ٢٦٢، والحجة للقراء السبعة ٣/ ٣٣٧، وحجة القراءات ٢٥٩.

(٦) حجة القراءات ٢٥٩.

وما ذهب إليه أبو عمرو قال به الفارسي[١]، ومكي[٢].

وقد نُقِل عن بعضهم أنَّ (أل) فيه للتعريف، حيثُ قُدِّر تنكير الاسم قبل دخول (أل) عليه[٣].

وفيه نظر؛ للتكلُّف والتأويل الذي لا داعي له.

توجيهُه قراءَتَه: ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ حُسْبَاناً﴾[٤]

قال أبو زُرْعة: «قال أبو عمرو: ونصَب (الشمس) و(القمر) على الإتباع، لَمَّا قلت: (سكناً) أتبعت النصب النصب»[٥].

• المناقشة:

يظهر من كلام أبي عمرو أنَّه يرى نصب (الشمس) عطفاً على موضع (الليل)؛ لأنَّ (الليل) وإن كان مجروراً في اللفظ فإنَّه في موضع النصب.

ويشكل على ذلك أنَّ قوله: «لَمَّا قلت: (سكناً) أتبعت النصب النصب» قد يُفهَم منه عطف (الشمس) على (سكناً)، وهذا غير متصور ألبتة، ولعل مقصود أبي عمرو أنَّ لفظ (الليل) لَمَّا لم يظهر فيه النصب بسبب الإضافة، وظهر فيما بعده، وهو (سكناً) وضَّح مراده بالنصب على الإتباع به.

وما ذهب إليه أبو عمرو قال به الفراء[٦]، وجماعة[٧].

واعتُرِض على هذا التوجيه بأنَّ (جاعل) بمعنى المضيِّ في الآية، ويؤيِّده قراءة ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ﴾، وما كان كذلك لا يعمل إلا مع (أل)[٨].

(١) انظر: الحجة للقراء السبعة ٣/ ٣٤٥، ٣٤٩.

(٢) انظر: الكشف ١/ ٤٣٨، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢٩٧.

(٣) انظر: الكشف ١/ ٤٣٨، والبحر المحيط ٤/ ١٧٨، والدر المصون ٥/ ٢٩، واللباب في علوم الكتاب ٨/ ٢٦٧.

(٤) الأنعام من الآية ٩٦.
قرأ أبو عمرو بنصب (الشمس) و(القمر)، وهي كذلك قراءة الجمهور، وقرأ أبو حيوة ويزيد بن قطيب السكوني بجرِّهما، وقرأ ابن محيصن برفعهما، وكلتاهما من الشواذ. انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٨٤، ومختصر في شواذ القرآن ٤٥، وشواذ القراءات ١٧٣، والإتحاف ٢/ ٢٣-٢٤.

(٥) حجة القراءات ٢٦٢.

(٦) معاني القرآن ١/ ٣٤٦.

(٧) انظر: جامع البيان ١١/ ٥٥٦، ومعاني القراءات ١/ ٣٧٣، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٣٠٠.

(٨) انظر: البحر المحيط ٤/ ١٩٠، والدر المصون ٥/ ٦١-٦٢، واللباب في علوم الكتاب ٨/ ٣١٠-٣١١.

وقد يُجَاب عنه من وجهين:

الأوَّل: أنَّ (جاعل) يمكن أن يُحمَل على غير معنى المضيِّ، وإلى هذا ذهب الزمخشري، فقد ذكر أنَّه دالٌّ على الاستمرار في الأزمنة[1].

الثاني: أنَّ منع عمل اسم الفاعل المجرَّد من (أل) إذا كان بمعنى المضيِّ رأي جمهور البصريين، وذهب

الكسائي وهشام وجماعة إلى جوازه[2].

وبقي في القراءة توجيه آخرُ، وهو أنَّ (الشمس) منصوب بفعل محذوف، دلَّ عليه (جاعل)، والتقدير على هذا: وجعل الشمس والقمر حسباناً، وهو رأي جمهور المعربين[3].

والذي حملهم على هذا التقدير ما تقدَّم من أنَّ اسم الفاعل يدلُّ على الماضي في الآية.

ولعل التوجيه الأول أقرب؛ لأنَّ ما لا يحتاج إلى تقدير أولى ممَّا يحتاج إلى تقدير.

توجيهُه قراءَته: ﴿عُزَيْرُ ابْنُ اللهِ﴾[4]

قال أبو زُرْعة: «قال هارون: سألت أبا عمرو عن عُزَيْر، فقال: أنا أصرف عُزَيْرًا، ولكنِّي أقول هذا الحرف: ﴿عُزَيْرُ ابْنُ اللهِ﴾[5].

• المناقشة:

دلَّ كلام أبي عمرو السابق على أنَّه يرى صرف (عُزير)، وأنَّ حذف التنوين عنده لغير الصرف، ولم يُبِنْ عن سبب حذفه، وهو يحتمل أحدَ وجهين:

الأوَّل: أنَّ تنوينه حُذِف لوقوع الابن صفة له، ومن المتقرِّر أنَّ (ابناً) إذا كان صفة لعلَم

(١) انظر: الكشاف ٢/ ٣٨.

(٢) انظر: الارتشاف ٥/ ٢٢٧١-٢٢٧٢، والتصريح ٣/ ٢٧١-٢٧٢، والهمع ٣/ ٥٥.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢٧٤، وإعراب القرآن ٢/ ٨٤، والحجة للقراء السبعة ٣/ ٣٦٣، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٣٢، والكتاب الفريد ٢/ ٦٤٩، والبحر المحيط ٤/ ١٩٠.

(٤) التوبة من الآية ٣٠.
قرأ أبو عمرو (عزيرٌ) غير منون، وهي كذلك قراءة بقية السبعة ما عدا عاصماً والكسائي، فقد قرآ بتنوينه، وهي كذلك رواية عبد الوارث عن أبي عمرو. انظر: السبعة ٣١٣، والحجة للقراء السبعة ٤/ ١٨١، وحجة القراءات ٣١٦-٣١٧.

(٥) انظر: حجة القراءات ٣١٦-٣١٧.

مضاف إلى علَم حُذِف التنوين من الأوَّل؛ استخفافاً ولأنَّ الصفة والموصوف كاسم واحد، وهو قول الأخفش[١] والمبرد[٢] والزجاج[٣] والفارسي[٤].

وعلى هذا في إعرابه ثلاثة أوجه[٥]:

١- أنَّه خبر لمبتدأ محذوف و(ابن) صفة، والتقدير: وقالت اليهود: نبيُّنا عزيرُ بنُ الله.

٢- أنَّه مبتدأ و(ابن) صفة، والخبر محذوف، والتقدير: وقالت اليهود عزيرُ بنُ الله نبيُّنا.

٣- أنَّ (ابناً) عطف بيان أو بدل، وفي (عزير) الوجهان السابقان.

وفي هذا الوجه نظر من حيث المعنى؛ لأنَّ الذي أُنكِر عليهم هو نسبة البنوة إلى الله تعالى[٦].

الثاني: أنَّه حُذِف لالتقاء الساكنين كما تُحْذَف حروف اللين لذلك في نحو: رمى القوم وقاضي البلد ويدعو الإنسان، ومثله قراءة أبي عمرو: ﴿**أَحَدُ اللهُ الصَّمَدُ**﴾[٧]، وهو قول الفراء[٨] والطبري[٩] وابن جني[١٠] وأبي زُرعة[١١].

وبقي في هذه القراءة وجه ثالث، وهو أن يكون (عزير) ممنوعاً من الصرف للعلمية والعجمة، وهو قول أبي حاتم[١٢] وابن قتيبة[١٣] وابن خالويه[١٤] والزمخشري[١٥] وأبي حيان[١٦].

(١) انظر: معاني القرآن ١/ ٣٥٦.

(٢) انظر: المقتضب ٢/ ٣١٦.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٤٤٢.

(٤) انظر: الحجة للقراء السبعة ٤/ ١٨١-١٨٦.

(٥) انظر: الحجة للقراء السبعة ٤/ ١٨٣، والمحرر الوجيز ٣/ ٢٤، والتبيان ٢/ ٦٤٠، والكتاب الفريد ٣/ ٢٥٥.

(٦) انظر: جامع البيان ١٤/ ٢٠٥، والبحر المحيط ٥/ ٣٢.

(٧) الإخلاص ١، ٢.
انظر: السبعة ٧٠١، ومختصر في شواذ القرآن ١٨٣، والحجة للقراء السبعة ٦/ ٤٥٤.

(٨) انظر: معاني القرآن ١/ ٤٣١-٤٣٢.

(٩) انظر: جامع البيان ١٤/ ٢٠٤-٢٠٥.

(١٠) انظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٢.

(١١) انظر: حجة القراءات ٣١٦-٣١٧.

(١٢) انظر: إعراب القرآن ٢/ ٢١٠.

(١٣) انظر: الكشف ١/ ٥٠١.

(١٤) انظر: الحجة في القراءات السبع ١٧٤.

(١٥) انظر: الكشاف ٢/ ١٨٥.

(١٦) انظر: البحر المحيط ٥/ ٣٢.

ويُشكِل على هذا الوجه أنَّ في صرف (عزير) ومنعه خلافاً، فمنهم من رأى أنَّه عربيٌّ مشتقٌّ من (عَزَّر) وتصغيره دليل على ذلك، ومنهم من رأى أنَّه أعجميٌّ جاء على أربعة أحرف، وليس بمصغَّر، وإنَّما جاء على هيئة المصغَّر، كما جاء (سليمان) على هيئة (عُثَيمان) و(عُبَيدان)[1].

وعلى هذين الوجهين يُعْرَب (عزير) مبتدأ و(ابن) خبره.

والأقرب من هذه الأوجه الثاني لما يأتي[2]:

١- أنَّه موافق معنى قراءة من نوَّن، وجعل (ابناً) خبراً عن (عزير).

٢- أنَّ (ابن) لم يُرْسَم إلا ثابت الألف في المصحف، وهذا ينصر القول بجعله خبراً.

توجيهُه قراءَته: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾[3]

قال أبو عبيدة: «وكان أبو عمرو بن العلاء يجعل مجازها على مجاز قوله: لا يلتفت من أهلك إلّا امرأتُك فإنَّها تلتفت، فيرفعها على هذا المجاز»[4].

• المناقشة:

الذي يظهر ممَّا ذكره أبو عبيدة أنَّ أبا عمرو وجَّه قراءته ووضَّحها بأسلوب الاستثناء المفرَّغ الذي وردت فيه (امرأتك) فاعلاً، وهذا يدلُّ على أنَّه يرى أنَّ (امرأتك) في قراءته: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ﴾ بدل من الفاعل (أحد)؛ لأنَّ المعنى فيهما واحد، وما ذهب إليه هو المشهور الذي عليه الجمهور[5].

(١) انظر: الكشف ١/ ٥٠١، والمعرب ٤٥٢-٤٥٣، والكتاب الفريد ٣/ ٢٥٦، والبحر المحيط ٥/ ٣٢، والدر المصون ٦/ ٣٨.

(٢) انظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٢، والدر المصون ٦/ ٣٨.

(٣) هود من الآية ٨١.
قرأ أبو عمرو برفع (امرأتك)، وكذلك ابن كثير، وقرأ بقية السبعة بنصبها. انظر: السبعة ٣٣٨، والحجة للقراء السبعة ٤/ ٣٦٩، وحجة القراءات ٣٤٧-٣٤٨.

(٤) مجاز القرآن ١/ ٢٩٥.

(٥) انظر: المقتضب ٤/ ٣٩٥-٣٩٦، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٢٤، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٣٨٧، وجامع البيان ١٥/ ٤٢٤، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/ ٧٠، وإعراب القرآن ٢/ ٢٩٧، والحجة في القراءات السبع ١٩٠، والحجة للقراء السبعة ٤/ ٣٧١، والكشف ١/ ٥٣٦.

إلا أنَّ هذا التوجيه يُشكِل عليه ما أورده أبو عبيد من أنَّه يؤدِّي إلى فساد المعنى؛ إذ يلزم منه أنَّهم نُهوا عن الالتفات إلا المرأة، فإنَّها لم تُنْه عنه، بل أُبيح لها، وهذا لا يجوز[1].

وقد أجاب المبرد عن هذا الإشكال بأنَّ المراد بالنهي المخاطب ولفظه لغيره، كما تقول لخادمك: لا يخرج محمد، فلفظ النهي لمحمد، ومعناه للمخاطب؛ أي: لا تدعه يخرج، وكذا النهي في الآية في اللفظ لـ(أحد)، وهو في المعنى للوط عليه السلام-، والمعنى: لا تدع أحداً منهم يلتفت إلا امرأتك فدعها تلتفت[2].

وفيه نظر؛ إذ المحذور الذي قد أورده أبو عبيد أو قريب منه ما زال قائماً[3].

وبقي في هذه القراءة توجيه آخر، وهو حمل الاستثناء على الانقطاع، ويكون التقدير: ولا يلتفت منكم أحدٌ لكن امرأتُك تلتفتُ أو فإنَّه مصيبها ما أصابهم، وهو قول أبي بكر بن الأنباري[4] وأبي شامة[5] وابن مالك[6] وابن هشام[7].

وعلى هذا إذا جُعِل الاستثناء من جملة النهي يكون (امرأتك) مستثنى منقطعاً مرفوعاً على اللغة التميمية، وإذا جُعِل من جملة الأمر يكون (امرأتُك) مبتدأ وما بعده الخبر، والمستثنى الجملة، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿**لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ**﴾[8].

وهذا التوجيه هو الأقرب؛ وذلك لما يأتي[9]:

أوَّلاً: أنَّ مثل هذه الآية وردت في سورة الحجر، وليس فيها استثناء ألبتة، قال تعالى: ﴿**فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَاتَّبِعْ أَدْبَارَهُمْ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ**﴾[10]، ممَّا يدلُّ على أنَّ العناية لم تقع إلا بذكر من نُجِّيَ، وأنَّ بيان حال المرأة في سورة هود جاء تبعاً لا مقصوداً بالاستثناء ممَّا تقدَّم.

(١) انظر: إعراب القرآن ٢/ ٢٩٧، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٤٠٧، والمحرر الوجيز ٣/ ١٩٦.
(٢) انظر: إعراب القرآن ٢/ ٢٩٧، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٤٠٧، والمحرر الوجيز ٣/ ١٩٦.
(٣) انظر: الدر المصون ٦/ ٣٦٦، واللباب في علوم الكتاب ١٠/ ٥٣٨.
(٤) انظر: التفسير البسيط ١١/ ٥٠٨، وزاد المسير ٤/ ١٤٢.
(٥) انظر: إبراز المعاني ٥٢٠-٥٢١.
(٦) انظر: شواهد التوضيح ٤٢.
(٧) انظر: المغني ٢/ ٦٦٣.
(٨) الغاشية ٢٢-٢٤.
(٩) انظر: إبراز المعاني ٥٢٠، والمغني ٢/ ٦٦٣.
(١٠) الحجر ٦٥.

ثانياً: أنَّ المراد بالأهل المؤمنون وإن لم يكونوا من أهل بيته، لا أهل بيته وإن لم يكونوا مؤمنين، ويدلُّ على ذلك ما جاء في شأن ابن نوح عليه السلام-: ﴿**قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ**﴾[1].

توجيهُه قراءَتَه: ﴿الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾[2]

قال الطبري: «فذُكِر عن أبي عمرو بن العلاء أنَّه كان يقرؤه بالخفض، ويقول: معناه: بإذن ربهم إلى صراط الله العزيز الحميدِ الذي له ما في السماوات، ويقول: هو من المؤخَّر الذي معناه التقديم، ويمثِّله بقول القائل: مررتُ بالظَّريف عبدِ الله»[3].

• المناقشة:

مفهوم كلام أبي عمرو الذي نقله الطبري أنَّ لفظ الجلالة (الله) بدل من (العزيز الحميد)، وأنَّ أصل المعنى على التقديم والتأخير، قال ابن عطية موضِّحاً كلام أبي عمرو ومشيراً إليه (ببعض الناس): «وعبَّر بعض الناس عن هذا بأن قال: التقدير: إلى صراط الله العزيز الحميد، ثمَّ قدَّم الصفات وأبدل منها الموصوف»[4].

وما ذهب إليه أبو عمرو قال به جمهور المعربين[5].

وذهب الزمخشري والرازي إلى أنَّ لفظ الجلالة عطف بيان ممَّا تقدَّم[6].

وهو الأقرب؛ لدلالة المعنى عليه، فكأنَّه لَمَّا أضاف الصراط إلى العزيز الحميد وقعت الشبهة في معرفة من هو ذلك العزيز الحميد، فعطف عليها قوله: ﴿**اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ**﴾ إزالة لتلك الشبهة[7].

---

(١) هود من الآية ٤٦.

(٢) إبراهيم ١، ٢. قرأ أبو عمرو بجرِّ لفظ الجلالة (الله)، وهي كذلك قراءة بقية السبعة ما عدا ابن عامر ونافعاً، فقد قرآ برفعه. انظر: السبعة ٣٦٢، والحجة للقراء السبعة ٥/ ٢٥، وحجة القراءات ٣٧٦.

(٣) جامع البيان ١٦/ ٥١٣.

(٤) المحرر الوجيز ٣/ ٣٢٢.

(٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٦٣، والحجة في القراءات السبع ٢٠٢، والحجة للقراء السبعة ٥/ ٢٥، وحجة القراءات ٣٧٦، والكشف ٢/ ٢٥، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٥٤، والمحرر الوجيز ٣/ ٣٢٢، والتبيان ٢/ ٧٦٢، والكتاب الفريد ٤/ ٦.

(٦) انظر: الكشاف ٢/ ٣٦٥، ومفاتيح الغيب ١٩/ ٧٦.

(٧) انظر: مفاتيح الغيب ١٩/ ٧٧-٧٨.

هذا، وقد أشار ابن عصفور إلى أنَّ تقدُّم الصفة على الموصوف ممتنع إلا حيث سُمِع، وذلك قليل، وللعرب فيما وُجِد من ذلك رأيان: أحدهما: تقديم الصفة وإبقاؤها على ما كانت عليه، وفي إعراب مثل هذا وجهان: الأوَّل: إعرابه نعتاً مقدَّماً، والثاني: أن يُجعَل ما بعد الصفة بدلاً. والآخر: أن تضيف الصفة إلى الموصوف إذا قدَّمتها[1].

فعلى ما ذكره ابن عصفور يجوز أن يُعرَب (العزيز الحميد) صفتين متقدِّمتين، ولفظ الجلالة (الله) موصوفاً متأخِّراً[2].

توجيهُه قراءَتَه: ﴿وَأَنَّ اللهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ﴾[3]

قال النحاس: «حكى أبو عبيد أنَّ أبا عمرو بن العلاء قاله، وهو أن يكون المعنى: وقضى أنَّ الله ربي وربكم»[4].

• المناقشة:

المصدر المؤول من ﴿وَأَنَّ اللهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾ على هذه الحكاية عن أبي عمرو في موضع نصب عطفاً على (أمراً) من قوله: ﴿وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا﴾[5]، والمعنى: إذا قضى أمراً وقضى أنَّ الله ربي وربكم.

وفي هذا التوجيه بُعد؛ لأنَّه يلزم من ذلك دخول ﴿وَأَنَّ اللهَ رَبِّي وَرَبُّكُم﴾ في حيِّز الشرط بـ(إذا)، وكون الله - تعالى - ربّنا لا يتقيَّدُ بشرط، بل هو سبحانه ربُّنا على الإطلاق، وهذا ما دعى أبا حيان إلى استبعاد هذه الحكاية عن أبي عمرو؛ إذ قال: «وهذا يبعد أن يكون قاله أبو عمرو بن العلاء، فإنَّه من الجلالة في علم النحو بالمكان الذي قلَّ أن يوازنه أحد مع كونه عربيّاً»[6].

(١) انظر: شرح الجمل ١/ ٢٢٠-٢٢١.

(٢) انظر: البحر المحيط ٥/ ٣٩٣.

(٣) مريم من الآية ٣٦. قرأ أبو عمرو بفتح همزة (أنَّ)، وكذلك ابن كثير ونافع، وقرأ بقية السبعة بكسرها. انظر: السبعة ٤١٠، والحجة للقراء السبعة ٥/ ٢٠٢، وحجة القراءات ٤٤٤.

(٤) إعراب القرآن ٣/ ١٨. وانظر: جامع البيان ١٨/ ١٩٦، والتفسير البسيط ١٤/ ٢٤٧.

(٥) مريم من الآية ٣٥.

(٦) البحر المحيط ٦/ ١٧٩.

وفي هذه القراءة توجيهات أخرى، هذا بيانها:

الأوَّل: أنَّ ﴿وَأَنَّ اللهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾ على حذف اللام متعلِّقة بـ(فاعبدوه)، والتقدير: ولأنَّ الله ربي وربكم فاعبدوه؛ أي: لوحدانيته أطيعوه.

وهي على هذا التوجيه إمَّا أن تكون في موضع نصب على حذف الخافض على مذهب الخليل[1]، وإليه ذهب الزمخشري في هذه القراءة[2]، وإمَّا أن تكون في موضع جرٍّ على إعمال الجارِّ على مذهب الكسائي[3]، وبجوازه قال الفراء في هذه القراءة[4].

وممَّا يقوِّي هذا التوجيه ويعضده قراءة أُبَي بن كعب: ﴿**وَبِأَنَّ اللهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ**﴾[5]، فإنَّ الباء فيها للسببيَّة كاللام؛ أي: بسبب أنَّ الله ربي وربكم فاعبدوه[6].

الثاني: أنَّها في موضع جرٍّ عطفاً على (الصلاة) من قوله تعالى: ﴿**وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ**﴾[7]، والمعنى على هذا: وأوصاني بالصلاة وبالزكاة وبأنَّ الله ربي وربكم، وهذا قول ابن خالويه[8] والفارسي[9] وأبي البركات[10]، وأجازه الفراء[11].

وفي هذا التوجيه نظر؛ لكثرة الفواصل بين المتعاطفين[12].

الثالث: أنَّها في موضع رفع عطفاً على (عيسى) من قوله تعالى: ﴿**ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ**﴾[13]، والمعنى على هذا: ذلك عيسى وذلك أنَّ الله ربي وربكم، وهذا التوجيه جوَّزه

(١) انظر: الكتاب ٣/ ١٢٦-١٢٨، وإعراب القرآن ٣/ ١٧.

(٢) انظر: الكشاف ٢/ ٥٠٩، والدر المصون ٧/ ٦٠٠.

(٣) انظر: شرح الكتاب ٣/ ٣٤٦.

(٤) انظر: معاني القرآن ٢/ ١٦٨.

(٥) انظر: البحر المحيط ٦/ ١٧٩، والدر المصون ٧/ ٦٠٠، واللباب في علوم الكتاب ١٣/ ٦٦.

(٦) انظر: البحر المحيط ٦/ ١٧٩، والدر المصون ٧/ ٦٠٠.

(٧) مريم من الآية ٣١.

(٨) انظر: الحجة في القراءات السبع ٢٣٨.

(٩) انظر: الحجة للقراء السبعة ٥/ ٢٠٣.

(١٠) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٢٦.

(١١) انظر: معاني القرآن ٢/ ١٦٨.

(١٢) انظر: البحر المحيط ٦/ ١٧٩، والدر المصون ٧/ ٦٠٠.

(١٣) مريم من الآية ٣٤.

الفراء[1]. وفيه بعد؛ لأنَّ المعنى بخلافه[2].

الرابع: أنَّها في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف، تقديره: والأمر أنَّ الله ربي وربكم، وعلى هذا تكون الواو استئنافية، وعُزي للكسائي[3].

والذي يظهر أنَّه لا حاجة لتكلُّف القول بحذف المبتدأ.

الخامس: أنَّها في موضع نصب عطفاً على (سبحانه) من قوله تعالى: ﴿**مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ سُبْحَانَهُ**﴾[4]، والمعنى على هذا: ما كان لله أن يتخذ من ولد سبحانه وأنَّ الله ربي وربكم، وعزاه مكي للفراء[5].

السادس: أنَّها في موضع رفع عطفاً على (قول) من قوله تعالى: ﴿**قَوْلُ الحَقِّ**﴾[6]، والتقدير على هذا: هذا قولُ الحقِّ وأنَّ الله ربي وربكم، وهو قول ابن عطيه[7].

وفي هذا التوجيه والذي قبله نظر؛ للفصل بين المتعاطفين كما تقدَّم.

توجيهُه قراءَته: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾[8]

قال الطبري: «غير أنَّ أبا عمرو بن العلاء كان يكسر اللام من قوله: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا﴾ خاصَّة من أجل أنَّ الوقوف على (ثمَّ) دون (ليقضوا) حسن، وغير جائز الوقوف على الواو والفاء، وهذا الذي اعتلَّ به أبو عمرو لقراءته علَّة حسنة من جهة القياس»[9].

(١) انظر: معاني القرآن ٢/ ١٦٨.

(٢) انظر: الهداية ٧/ ٤٥٤٠.

(٣) انظر: إعراب القرآن ٣/ ١٨، والجامع لأحكام القرآن ١٣/ ٤٥٣-٤٥٤، والبحر المحيط ٦/ ١٧٩.

(٤) مريم من الآية ٣٥.

(٥) انظر: الكشف ٢/ ٨٩.

(٦) مريم من الآية ٣٤.
وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وحمزة والكسائي، وقرأ عاصم وابن عامر بنصب (قول). انظر: السبعة ٤٠٩، والحجة للقراء السبعة ٥/ ٢٠١، وحجة القراءات ٤٤٣.

(٧) انظر: المحرر الوجيز ٤/ ١٦.

(٨) الحج من الآية ٢٩.
قرأ أبو عمرو بكسر لام (ليقضوا)، وهي كذلك قراءة بقية السبعة ما عدا عاصماً وحمزة والكسائي، حيث قرؤوا بإسكان اللام. انظر: السبعة ٤٣٤-٤٣٥، والحجة للقراء السبعة ٥/ ٢٦٩، وحجة القراءات ٤٧٣.

(٩) جامع البيان ١٨/ ٦١٦.

• **المناقشة:**

إسكان لام الأمر مع الواو والفاء وثمَّ ممَّا جوَّزه النحويون حملاً على فَعِل، وإجراء للمنفصل مجرى المتصل؛ لكثرة الاستعمال[1].

وفي قراءة أبي عمرو جاءت اللام مكسورة مع (ثمَّ) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا﴾ ولم تسكَّن، وسبب ذلك عائد فيما نقله الطبري عنه إلى أنَّ (ثمَّ) حرف منفصل بنفسه يوقف عليه دون ما بعده، والواو والفاء ليسا كذلك، وهذه العلَّة حسنة من جهة القياس كما ذكر الطبري.

وما ذكره أبو عمرو قال به الفراء[2]، وجماعة[3].

وبقي في توجيه قراءة أبي عمرو وجه آخر ذكره مكي[4]، والهمذاني[5]، وهو أنَّه أتى باللام على أصل ما وجب لها قبل دخول الحرف عليها، وهو الكسر، فأجراها مع (ثمَّ) مجراها بغير حرف في الابتداء، وكأنَّه لم يعتدَّ بحرف العطف.

والذي يظهر أنَّ كلا التوجيهين له وجه من القبول.

توجيهُه قراءَته: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَأٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾[6]

قال الفراء في حديثه عن منع صرف (سبأ): «وزعم الرؤاسي أنَّه سأل أبا عمرو عنه، فقال: لست أدري ما هو»[7].

• **المناقشة:**

في جواب أبي عمرو الذي حكاه الرؤاسي عنه شيء من الإبهام والغموض، وهذا جعل

(١) انظر: شرح التسهيل ٤/ ٥٨، والجنى الداني ١١١-١١٢، والتصريح ٤/ ٣٦٢.

(٢) انظر: معاني القرآن ٢/ ٢٢٤.

(٣) انظر: إعراب القرآن ٣/ ٩٥-٩٦، ومعاني القراءات ٢/ ١٧٧، والحجة في القراءات السبع ٢٥٣، والحجة للقراء السبعة ٥/ ٢٧٠.

(٤) انظر: الكشف ٢/ ١١٧.

(٥) انظر: الكتاب الفريد ٤/ ٥٣٧.

(٦) النمل من الآية ٢٢.
قرأ أبو عمرو بمنع صرف (سبأ)، وكذلك ابن كثير، وقرأ بقية السبعة بصرفها. انظر: السبعة ٤٨٠، والحجة للقراء السبعة ٥/ ٣٨٢، وحجة القراءات ٥٢٥.

(٧) معاني القرآن ٢/ ٢٨٩، وانظر: الحجة في القراءات السبع ٢٧٠، ومعاني القراءات ٢/ ٢٣٦،

بعض النحويين يختلفون في تأويله وتفسيره؛ إذ فهم الفراء وغيره[1] من جواب أبي عمرو أنَّ منعه صرف (سبأ) سببه الجهل به، وإذا لم يُعْرَف الاسم لم ينصرف، وقد استحسن الفراء هذا التأويل ونصره وعدَّه من صنيع العرب؛ إذ قال: «وقد ذهب [يعني: أبا عمرو] مذهباً إذ لم يدر ما هو [لم يُجْرِه][2]؛ لأنَّ العرب إذا سمت بالاسم المجهول تركوا إجراءه»[3].

وفي هذا الفهم نظر من وجهين:

الأوَّل: أنَّه ليس في هذه الحكاية ما يدلُّ على أنَّ سبب منعه من الصرف عند أبي عمرو الجهل به، قال النحاس: «وليس في حكاية الرؤاسي عنه دليل أنَّه إنَّما منعه من الصرف لأنَّه لم يعرفه، وإنَّما قال لا أعرفه، ولو سُئِل نحوي عن اسم، فقال: لا أعرفه لم يكن في هذا دليل على أنَّه يمنعه من الصرف»[4].

الثاني: أنَّ الواجب في الاسم إذا لم يُعْرف أن يُصرَف؛ لأنَّ الأصل في الأسماء الصرف، قال الزجاج: «الأسماء حقُّها الصرف، فإذا لم يُعْلَم الاسم للمذكر هو أو للمؤنَّث فحقُّه الصرف حتى يُعْلَم أنَّه لا ينصرف؛ لأنَّ أصل الأسماء الصرف، وكلُّ ما لا ينصرف فهو يُصْرَف في الشعر»[5].

والأولى في توجيه قراءة أبي عمرو ما ذهب إليه الجمهور، وهو أنَّ (سبأ) ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، سواءٌ أكان اسماً لقبيلة أم كان اسماً لبقعة[6].

(١) انظر: الحجة في القراءات السبع ٢٧٠، ومعاني القراءات ٢/ ٢٣٦، والتفسير البسيط ١٧/ ٢٠٣.

(٢) تكملة من التفسير البسيط ١٧/ ٢٠٣ يلتئم بها النص.

(٣) معاني القرآن ٢/ ٢٨٩.

(٤) إعراب القرآن ٣/ ٢٠٤.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٤/ ١١٤.

(٦) انظر: الكتاب ٣/ ٢٥٣، ومعاني القرآن وإعرابه ٤/ ١١٤، وشرح كتاب سيبويه ٤/ ٢٢، والحجة للقراء السبعة ٥/ ٣٨٢، والكشف ٢/ ١٥٦، والكشاف ٣/ ١٤٣، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٢١، والتبيان ٢/ ١٠٠٧، والكتاب الفريد ٥/ ٨٧.

توجيهُه قراءَته: ﴿حَتَّى يَصْدُرَ الرِّعَاءُ﴾[1]

قال أبو زُرْعة: «قال أبو عمرو: والمراد من ذلك: حتَّى يَنْصَرف الرعاء عن الماء، ولو كان (يُصْدِر) كان الوجه أن يذكر المفعول، فيقول: حتى يُصْدِرَ الرِّعاءُ ماشيتَهم، فلمَّا لم يُذكَر مع الفعل المفعول عُلِمَ أنَّه غير واقع، وأنَّه ﴿يَصْدُرَ الرِّعَاءُ﴾ بمعنى ينصرفون عن الماء»[2].

• المناقشة:

خرَّج أبو عمرو قراءته على أنَّ الفعل (يَصْدُر) بفتح الياء وضمِّ الدال من (صَدَرَ) الثلاثي اللازم بمعنى رجع، واعتلَّ لذلك بأنَّه لو كان (يُصْدِر) بضمِّ الياء وكسر الدال من (أَصْدَر) المتعدِّي بالهمزة لكان يلزم ذكر المفعول به، فلمَّا لم يُذكر دلَّ على أنَّ القراءة بفتح الياء وضمِّ الدال لا غير.

ويُرَدُّ على ذلك من وجهين:

الأوَّل: أنَّ قراءة (يُصْدِر) قراءة سبعيَّة متواترة، فلا سبيل لردِّها.

الثاني: أنَّ حذف المفعول به كثير في الكلام، قال أبو علي الفارسي: «وحذف المفعول كثير في التنزيل وفي سائر الكلام، قال سبحانه: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا﴾[3] فحُذِف أحد المفعولين اللذين ثبتا في قوله سبحانه: ﴿فَقُلْ أَنذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً﴾[4]، والمفعول المحذوف إنَّما هو لتُنْذِرَ الناس أو المبعوثَ إليهم»[5].

وبهذا وجَّه المعربون هذه القراءة[6].

---

(١) القصص من الآية ٢٣.
قرأ أبو عمرو (يَصْدُر) بفتح الياء وضمِّ الدال، وهي كذلك قراءة ابن عامر، وقرأ بقية السبعة (يُصدِر) بضمِّ الياء وكسر الدال. انظر: السبعة ٤٩٢، والحجة للقراء السبعة ٥/ ٤١٢، وحجة القراءات ٥٤٣.

(٢) حجة القراءات ٥٤٣.

(٣) الكهف من الآية ٢.

(٤) فصلت من الآية ١٣.

(٥) الحجة للقراء السبعة ٥/ ٤١٢-٤١٣.

(٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ١٣٩، وإعراب القرآن ٣/ ٢٣٤، والحجة في القراءات السبع ٢٧٦، والحجة للقراءات السبع ٥/ ٤١٢، والكشف ٢/ ١٧٣، والمحرر الوجيز ٤/ ٢٨٣، والكتاب الفريد ٥/ ١٢٨، والدر المصون ٨/ ٦٦٣.

توجيهُه قراءَتَه: ﴿فَذَانِّكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ﴾ (١)

قال الطبري: «وكان أبو عمرو يقول: التشديد في النون في ﴿فَذَانِّكَ﴾ من لغة قريش»(٢).

• المناقشة:

نقل ابن جرير عن أبي عمرو أنَّ تشديد النون في ﴿فَذَانِّكَ﴾ عائد إلى كونه من لغة قريش.

وفي توجيه تشديد نونها أقوال أخرى:

الأوَّل: أنَّ التشديد في (ذانِّك) للتأكيد كما أنَّ اللام في (ذلك) للتأكيد أيضاً، وهو قول الأخفش(٣).

الثاني: أنَّ (ذانِّك) تثنية (ذلك)، كما أنَّ (ذانِك) تثنية (ذاك)، فجُعِل بدل اللام في (ذلك) تشديد النون في (ذانِّك)، وهو قول الزجاج(٤).

الثالث: أنَّ التشديد عوض من الحذف الذي لحق آخر الكلمة، وهو قول الفارسي(٥)، وحكاه النحاس عن أبي حاتم(٦).

الرابع: أنَّها من لغة من قال: هذآ، فلمَّا زادوا على الألف ألفاً زادوا على النون نوناً؛ ليُفصَل بينها وبين الأسماء المتمكِّنة، وهذا القول حكاه الأزهري عن الكسائي(٧).

الخامس: أنَّ تشديد النون؛ للفرق بينها وبين النون التي تُحْذَف للإضافة؛ (فذانك) معرفة، فهو لا يُضاف ألبتة، وهذا ممَّا حكاه الأزهري عن الفراء(٨).

---

(١) القصص من الآية ٣٢. قرأ أبو عمرو بتشديد نون (فذانِّك)، وهي كذلك قراءة ابن كثير، وقرأ بقية السبعة بتخفيفها. انظر: السبعة ٤٩٣، والحجة للقراء السبعة ٥/ ٤١٩، وحجة القراءات ٥٤٤.

(٢) جامع البيان ١٩/ ٥٧٦.

(٣) انظر: معاني القرآن ٢/ ٤٧٠.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ١٤٣.

(٥) انظر: الحجة للقراء السبعة ٣/ ١٤٢.

(٦) انظر: إعراب القرآن ٣/ ٢٣٧.

(٧) انظر: تهذيب اللغة ١٥/ ٣٤.

(٨) انظر: تهذيب اللغة ١٥/ ٣٤.

والذي يظهر أنَّ ما ذهب إليه أبو عمرو هو الأولى؛ لبعده عن التكلُّف والتأويل الذي لا مسوِّغ له.

توجيهُه قراءَتَه: ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾[1]

قال أبو زُرْعة: «وسُئِل أبو عمرو عن هذه اللام، فقال: اقْرأْ ما قبلها ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ﴾، ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ مثلها»[2].

• **المناقشة:**

يظهر من جواب أبي عمرو السابق أنَّ اللام في (ليتمتعوا) لام كي حملاً لها على أختها في قوله: ﴿لِيَكْفُرُوا﴾، وعلى هذا فقوله: ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ متعلِّق بـالإشراك في قوله: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾[3] على معنى يشركون ليكفروا وليتمتعوا، فهم يعودون إلى شركهم؛ ليكونوا بالرجوع إليه كافرين بنعمة النجاة قاصدين التمتع بها وبغيرها من المتع الدنيوية والتلذذ لا غير[4].

وقد أخذ بهذا الوجه جماعة من المعربين ورجَّحوه[5].

وذهب أبو البركات الأنباري إلى أنَّ اللام في (لِيتمتعوا) لام الأمر، وقد جاءت مكسورة على الأصل، والمراد من الأمر التهديد والوعيد[6]، كقوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾[7].

وهذا الوجه جوَّزه جماعة من المعربين[8]، وهو الأقرب لما يأتي:

(١) العنكبوت من الآية ٦٦.
قرأ أبو عمرو بكسر لام (ليتمتعوا)، وهي كذلك قراءة ابن عامر وعاصم ورواية ورش عن نافع، وقرأ بقية السبعة بإسكانها. انظر: السبعة ٥٠٢-٥٠٣، والحجة للقراء السبعة ٥/ ٤٤٠-٤٤١، وحجة القراءات ٥٥٥.

(٢) حجة القراءات ٥٥٥.

(٣) العنكبوت من الآية ٦٥.

(٤) انظر: الحجة للقراء السبعة ٥/ ٤٤١، والتفسير البسيط ١٧/ ٥٦١، والكشاف ٣/ ٢١٢.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣١٩، ومعاني القرآن وإعرابه ٤/ ١٧٤، وإعراب القرآن ٣/ ٢٦٠، والحجة للقراء السبعة ٥/ ٤٤١، والكشف ٢/ ١٨١، والتبيان ٢/ ١٠٣٥، والبحر المحيط ٧/ ١٥٥.

(٦) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٤٧.

(٧) فصلت من الآية ٤٠.

(٨) انظر: إعراب القرآن ٣/ ٢٦٠، والحجة في القراءات السبع ٢٨٢، والكشاف ٣/ ٢١٢، والكتاب الفريد ٥/ ١٧٩، والدر المصون ٩/ ٢٧.

أوَّلاً: أنَّ قراءة من سكَّن اللام تؤيِّده، وكذلك قراءة أُبيٍّ: ﴿فَتَمَتَّعُوا﴾[1].

ثانياً: أنَّ لام قوله تعالى: ﴿لِيَكْفُرُوا﴾ إنَّما صلحت أن تكون بمعنى كي؛ لأنَّها شرط للإشراك، وليس ذلك كذلك في قوله: ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ على الصحيح؛ لأنَّ إشراكهم بالله كان كفراً بنعمته، وليس إشراكهم به تمتعاً بالدنيا، وإن كان الإشراك به يُسَهِّل لهم سبيل التمتع بها[2].

توجيهُه قراءَتَه: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ﴾[3]

قال أبو عبيدة: «(والطير) نُصِبَ ... فيما زعم يونس عن أبي عمرو على قوله: وسخَّرنا له الطير»[4].

• المناقشة:

يرى أبو عمرو أنَّ (الطير) في هذه الآية مفعول به منصوب بفعل محذوف، تقديره: (سخَّرنا)، والذي دلَّ على هذا التقدير مطلع الآية: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلًا﴾.

وقد ذاع هذا الرأي عن أبي عمرو وراج، حتى لا يكاد يخلو كتاب من كتب الأعاريب والمعاني من ذكره[5].

وفي نصبه ثلاثة أوجه أخرى:

الأوَّل: أنَّه منصوب بالعطف على (فضلاً)، وهو قول الكسائي[6].

وهذا الوجه يستلزم حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والتقدير على هذا: ولقد آتينا داود فضلاً وتسبيحَ الطير، ولا حاجة تستدعي تكلُّف مثل هذا.

(١) انظر: جامع البيان ٢٠/ ٦١، والمحرر الوجيز ٤/ ٣٢٥، والجامع لأحكام القرآن ١٦/ ٣٨٨.

(٢) انظر: جامع البيان ٢٠/ ٦١، والهداية إلى بلوغ النهاية ٩/ ٥٦٤٨-٥٦٤٩.

(٣) سبأ من الآية ١٠.
قرأ أبو عمرو في المشهور عنه بنصب (الطير)، وهي أيضاً- قراءة بقيَّة العشرة في المشهور عنهم، ورُوِي عن أبي عمرو وعاصم ويعقوب الرفع. انظر: مختصر في شواذ القرآن ١٢٢، والمبسوط ٣٦١، وشواذ القراءات ٣٨٩، والنشر ٢/ ٣٤٩، والإتحاف ٢/ ٣٨٢.

(٤) مجاز القرآن ٢/ ١٤٣، وانظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٤٣.

(٥) انظر على سبيل المثال: إعراب القرآن ٣/ ٣٣٤، ومعاني القراءات ٢/ ٢٨٩، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ١٣٣، والمحرر الوجيز ٤/ ٤٠٧، والكتاب الفريد ٥/ ٢٨٠.

(٦) انظر: إعراب القرآن ٣/ ٣٣٤، والتبيان ٢/ ١٠٦٤، والكتاب الفريد ٥/ ٢٨٠، والدر المصون ٩/ ١٥٩.

الثاني: أنَّه مفعول معه، والمعنى على هذا: يا جبال أوِّبي معه ومع الطير، وهذا الوجه جوَّزه الزجاج[١] والنحاس[٢].

وفيه نظر؛ لأنَّ قبله (معه)، ولا يقتضي الفعل أكثر من مفعول معه واحداً إلا بالبدل أو العطف، فكما لا يجوز جاء خالدٌ مع محمدٍ مع عليٍّ إلا بالعطف فكذلك هو[٣].

الثالث: أنَّه منصوب بالعطف على محلِّ (جبال)؛ لأنَّه منصوب تقديراً، كأنَّه قال: دعونا الجبالَ والطيرَ، وهذا الوجه محمول على قول الخليل وسيبويه[٤]، وقد ذكره غير واحد[٥].

وهو الأوجه؛ لقوَّته من حيث الصناعة النحويَّة، ولدلالة المعنى عليه، فقد رُوِي عن ابن عباس -رضي الله عنهما- وابن زيد أنَّ الطير نُودِيت كما نُودِيت الجبال، وأُمِرت بالتسبيح كما أُمِرت[٦].

توجيهُه قراءَتَه: ﴿وَقِيلَهُ يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[٧]

قال أبو عبيدة: «نصبه في قول أبي عمرو على: ﴿نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُم﴾[٨] وقيلَه، ونسمع قيلَه»[٩].

• المناقشة:

من خلال النقل المتقدِّم عن أبي عمرو يتبيَّن لنا أنَّه يرى أنَّ (قيلَه) منصوب بعطفه على معمول (نسمع) المتقدِّم، وعلى هذا يكون المعنى: أم يحسبون أنَّا لا نسمع سرَّهم ونجواهم

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٤٣.

(٢) انظر: إعراب القرآن ٣/ ٣٣٤.

(٣) انظر: البحر المحيط ٧/ ٢٥٣.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ١٨٦، وإعراب القرآن ٣/ ٣٣٤، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ١٣٣، والبحر المحيط ٧/ ٢٥٣.

(٥) انظر: معاني القرآن ٢/ ٣٥٥، ومجاز القرآن ٢/ ١٤٣، وجامع البيان ٢٠/ ٣٥٨، ومعاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٤٣، ومعاني القراءات ٢/ ٢٨٩، والكشاف ٣/ ٢٨١.

(٦) انظر: جامع البيان ٢٠/ ٣٥٨، والتفسير البسيط ١٨/ ٣٢٤، وزاد المسير ٦/ ٤٣٦.

(٧) الزخرف ٨٨.
قرأ أبو عمرو بنصب (قيله)، وهي قراءة بقية السبعة -أيضاً- ما عدا عاصماً وحمزة، فإنَّهما قرآ بجرِّها. انظر: السبعة ٥٨٩، والحجة للقراء السبعة ٦/ ١٥٩، وحجة القراءات ٦٥٥.

(٨) الزخرف من الآية ٨٠.

(٩) مجاز القرآن ٢/ ٢٠٧.

ولا نسمع قيلَه، وهذا التوجيه جوَّزه الفراء[1] والأخفش[2] والطبري[3].

ويشكل عليه وقوع الفصل الكبير بين المعطوف والمعطوف عليه.

وفي هذه القراءة توجيهات أخرى:

الأوَّل: أنَّه منصوب بالعطف على محلِّ (الساعة) من قوله تعالى: ﴿**وَعِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ**﴾[4]، فالمصدر (علم) مضاف إلى المفعول به (الساعة)، والتقدير على هذا: يعلم الساعة ويعلم قيلَه، وهو قول المبرد[5] والزجاج[6] والأزهري[7] وأبي علي[8] وابن جني[9].

الثاني: أنَّه منصوب بالعطف على مفعول (يعلمون) المحذوف من قوله تعالى: ﴿**وَهُمْ يَعْلَمُونَ**﴾[10]، كأنَّه قال: وهم يعلمون ذلك ويعلمون قيلَه، وهذا التوجيه ذكره النحاس[11].

الثالث: أنَّه منصوب بالعطف على مفعول (يكتبون) المحذوف من قوله تعالى: ﴿**وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ**﴾[12]، والمعنى على هذا: ورسلنا لديهم يكتبون ذلك ويكتبون قيلَه، وهذا-أيضاً- ذكره النحاس[13].

الرابع: أنَّه منصوب بالعطف على محلِّ (بالحق) من قوله تعالى: ﴿**شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ**﴾، والتقدير على هذا: شهد بالحق وقيله، وهذا التوجيه ذكره السمين[14].

(١) انظر: معاني القرآن ٣/ ٣٨.
(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٤٢١، وإعراب القرآن ٤/ ١٢٣، وحجة القراءات ٦٥٥.
(٣) انظر: جامع البيان ٢١/ ٦٥٥.
(٤) الزخرف من الآية ٨٥.
(٥) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٨٨٦، ومعاني القراءات ٢/ ٣٧٠، والجامع لأحكام القرآن ١٩/ ٩٥.
(٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٤٢١.
(٧) انظر: معاني القراءات ٢/ ٣٧٠.
(٨) انظر: الحجة للقراء السبعة ٦/ ١٦٠.
(٩) انظر: المحتسب ٢/ ٢٥٨.
(١٠) الزخرف من الآية ٨٦.
(١١) انظر: إعراب القرآن ٤/ ١٢٣.
(١٢) الزخرف من الآية ٨٠.
(١٣) انظر: إعراب القرآن ٤/ ١٢٣.
(١٤) انظر: الدر المصون ٩/ ٦١٢.

وفي هذه التوجيهات المتقدِّمة نظر؛ لما ذُكِر سابقاً من كثرة الفواصل بين المتعاطفين.

الخامس: أنَّه منصوب بإضمار فعل، والمعنى على هذا: يعلم الله قيلَه، وهذا التوجيه ذكره أبو حيان[1].

ولا يخفى ما فيه من تكلُّف التقدير الذي لا داعي له.

السادس: أنَّه منصوب على حذف حرف القسم، كأنَّه قال: وأقسم بقيله يارَبِّ، وعلى هذا يكون قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰؤُلَاءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ جملة جواب القسم، وهذا قول الزمخشري[2].

وفيما قاله نظر من وجهين:

أحدهما: من جهة المعنى؛ إذ إنَّه مخالف لظاهر الكلام؛ إذ يظهر أنَّ قوله تعالى:﴿يَا رَبِّ إِنَّ هَٰؤُلَاءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ متعلِّق بـ(قيله) ومن كلامه -صلى الله عليه وسلم-، وإذا كان ﴿إِنَّ هَٰؤُلَاءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ جواب القسم كان من كلام الله تعالى وإخباره عنهم[3].

والآخر: من جهة الصناعة، فإنَّ حذف حرف الجرِّ ونصب المجرور بعده مع غير (أنَّ) و(أنْ) و(كي) سماعيٌّ نادر لا يقاس عليه[4]، والأولى ألا يُحْمَل كلام الله إلا على ما هو قوي في العربية.

السابع: أنَّه منصوب على المصدريَّة، والمعنى على هذا: وقال الرسول قيلَه يا ربِّ إنَّ هؤلاء قومٌ لا يؤمنون، وهو قول الفراء[5] والأخفش[6].

وهذا التوجيه حسنٌ، وممَّا يقوِّيه ويؤيِّده:

١- أنَّه جاء في بعض كتب التفاسير أنَّه تعالى يحكي عن حالة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وأنَّه أيس من إيمان قومه، فشكا شكواه إلى ربه، وقال قيلَه: يارَبِّ

(١) انظر: البحر المحيط ٨/ ٣٠.

(٢) انظر: الكشاف ٣/ ٤٩٨-٤٩٩.

(٣) انظر: البحر المحيط ٨/ ٣٠.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٣٣، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٦٩-٢٧٠، والتصريح ٢/ ٤٠٤-٤٠٦.

(٥) انظر: معاني القرآن ٣/ ٣٨.

(٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٤٢١، وإعراب القرآن ٤/ ١٢٣، وحجة القراءات ٦٥٥.

إنَّ هؤلاء قوم لا يؤمنون، وينصر هذا التأويل تَرَتُّب قوله: ﴿فَاصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَامٌ﴾[1] عليه؛ لأنَّه أمر بالمتاركة والإعراض الكلي، وقوله: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ فإنَّه وعيد لهم ووعد له -صلى الله عليه وسلم- بالنصر والانتقام منهم[2].

٢- التصريح بعامل النصب (قال) في قراءة ابن مسعود: ﴿وَقَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ﴾[3]، وقراءة: ﴿فَقَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ﴾[4].

توجيهُه قراءَتَه: ﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ إِنْ تَأْتِهِمْ بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾[5]

قال الفراء: «وحدثني أبو جعفر الرؤاسي قال: قلت لأبي عمرو بن العلاء: ما هذه الفاء التي في قوله: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ ؟ قال: جواب للجزاء. قال: قلت: إنَّها ﴿أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً﴾ مفتوحة؟ قال: فقال: معاذ الله، إنَّما هي ﴿إِنْ تَأْتِهِمْ﴾»[6].

• **المناقشة:**

من خلال جواب أبي عمرو السابق يتبيَّن لنا أنَّه يرى أنَّ جملة ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ هي جواب الشرط، وأنَّ الفاء التي في صدرها هي الفاء المقترنة بجملة الجواب وجوباً؛ لاقتران فعلها بـ(قد).

وهذا التوجيه يستدعي جعل الخبر عن انتظار الكفار الساعة متناهياً عند قوله تعالى: ﴿إِلَّا السَّاعَةَ﴾، ثمَّ يُبْتَدَأ الكلام، فيُقَال: ﴿إِنْ تَأْتِهِمْ بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾.

وما ذهب إليه أبو عمرو قال به الفراء[7] والطبري[8] وابن جني[9].

---

(١) الزخرف من الآية ٨٩.

(٢) انظر: جامع البيان ٢١/ ٦٥٦، والكشف والبيان ٨/ ٣٤٧، ومعالم التنزيل ٧/ ٢٢٤، وفتوح الغيب ١٤/ ١٨٥.

(٣) انظر: روح المعاني ٢٥/ ١٠٩.

(٤) انظر: مختصر في شواذ القرآن ١٣٧.

(٥) محمد من الآية ١٨.
قرأ أبو عمرو في رواية الرؤاسي عنه (إنْ تأتهم) على جعل (إنْ) شرطية، وهي قراءة شاذَّة رُويت -أيضاً- عن أهل مكة وأبي بن كعب وأبي الأشهب وحُمَيد. انظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٦١، ومختصر في شواذ القرآن ١٤١، والمحتسب ٢/ ٢٧٠، وزاد المسير ٧/ ٤٠٣.

(٦) معاني القرآن ٣/ ٦١.

(٧) انظر: معاني القرآن ٣/ ٦١.

(٨) انظر: جامع البيان ٢٢/ ١٧١.

(٩) انظر: المحتسب ٢/ ٢٧٠.

وفي جواب (إنْ) الشرطيَّة في هذه القراءة قولان آخران:

الأوَّل: أنَّه (فأنَّى لهم) من قوله تعالى: ﴿فَأَنَّىٰ لَهُمْ إِذَا جَاءَتْهُمْ ذِكْرَاهُمْ﴾، وعلى هذا يكون التقدير: إنْ تأتهم الساعة فأنَّى لهم ذكراهم؛ أي: فكيف لهم تذكُّرهم واتِّعاظهم، وعلى هذا تكون جملة ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ متَّصلة بإتيان الساعة اتصال العلَّة بالمعلول، كما تقول: إن أكرمني محمد فأنا حقيق بالإكرام أُكْرِمْه، وهو قول الزمخشري[1].

وفيما قاله نظر؛ لأنَّه «يؤدِّي إلى جعل الكلِّ كلاماً واحداً، ويلزم التعاطل»[2].

الثاني: أنَّه محذوف، تقديره: لا ينفعهم ذكراهم، والذي دلَّ عليه قوله تعالى: ﴿فَأَنَّىٰ لَهُمْ إِذَا جَاءَتْهُمْ ذِكْرَاهُمْ﴾، وهو قول الرازي[3].

والأولى ما ذهب إليه أبو عمرو؛ لأنَّ ما لا يحتاج إلى تقدير أولى ممَّا يحتاج إلى تقدير.

هذا، وقد استبعد النحاس هذه الرواية، وحكم على هذه القراءة بالشذوذ، وفساد المعنى مبيِّناً ذلك بقوله: «وذلك أنَّه لو كان ﴿إِنْ تَأْتِهِمْ بَغْتَةً﴾ لكان المعنى يمكن تأتي بغتة وغير بغتة، وقد قال الله جلَّ وعز: ﴿لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً﴾[4] [5].

وقد أجاب ابن جني عن هذا الإشكال، فقال: «لفظ الشكِّ من الله سبحانه، ومعناه منَّا، أي: إن شكُّوا في مجيئها بغتة فقد جاء أشراطها؛ أي: أعلامها، فهلَّا توقَّعوا وتأهَّبوا لوقوعها مع دواعي العلم بذلك لهم إلى حال وقوعها»[6].

(١) انظر: الكشاف ٣/ ٥٣٤-٥٣٥.

(٢) فتوح الغيب ١٤/ ٣٤٤.

(٣) انظر: مفاتيح الغيب ٢٨/ ٦٠.

(٤) الأعراف من الآية ١٨٧.

(٥) إعراب القرآن ٤/ ١٨٥.

(٦) المحتسب ٢/ ٢٧١.

توجيهُه قراءَتَه: ﴿فَكَّ رَقَبَةً أَوْ أَطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾[1]

قال الطبري: «وكان أبو عمرو بن العلاء يحتجُّ فيما بلغني فيه بقوله: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾[2]،[3].

• المناقشة:

يُفْهَمُ من احتجاج أبي عمرو لقراءته الذي نقله الطبري أنَّ المعطوف في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ لَمَّا كان فعلاً ماضياً وجب أن يكون المعطوف عليه مثله؛ ليتَّفق المعطوف والمعطوف عليه في اللفظ، ومن عادة العرب في كلامها إيثار ردِّ الأفعال على الأفعال قبلها والأسماء على الأسماء[4].

وما ذهب إليه أبو عمرو في توجيهِه قراءَتَه قال به الفراء[5].

ووجَّه مكيٌّ[6] والهمذاني[7] هذه القراءة بأنَّه لما وقع لفظ الماضي في قوله تعالى: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾[8] واحتاج إلى تفسير (الاقتحام) فسَّره بفعل ماضٍ، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ﴾[9]، ثمَّ فسَّره بفعل ماضٍ، وهو قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ وَعَادٌ بِالْقَارِعَةِ﴾[10].

وهذا القول يستلزم أن يكون (فَكَّ) بدلاً من (اقتحم)، والمعنى على هذا: فلا فكَّ رقبةً ولا أطعمَ فكان من الذين آمنوا، وتكون جملة ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ﴾[11] معترضة

---

(١) البلد ١٣، ١٤.
قرأ أبو عمرو بفتح كاف (فكَّ) ونصب (رقبة) وفتح ميم (أَطْعَمَ) بغير ألف، وهي كذلك قراءة ابن كثير والكسائي، وقرأ بقية السبعة برفع (فك) وجرِّ (رقبة) ورفع (إطعام). انظر: السبعة ٦٨٦، والحجة للقراء السبعة ٦/ ٤١٣، وحجة القراءات ٧٦٤.

(٢) البلد من الآية ١٧.

(٣) جامع البيان ٢٤/ ٤٤١.

(٤) جامع البيان ٢٤/ ٤٤٢، والحجة للقراء السبعة ٦/ ٤١٥، وحجة القراءات ٧٦٤.

(٥) معاني القرآن ٣/ ٢٦٥.

(٦) انظر: الكشف ٢/ ٣٧٦.

(٧) انظر: الكتاب الفريد ٦/ ٤٠٢.

(٨) البلد ١١.

(٩) الحاقة ٣.

(١٠) الحاقة ٤.

(١١) البلد ١٢.

للتعجب والتعظيم، وإلى هذا الإعراب ذهب الطبري(١) والزمخشري(٢) وابن عطية(٣).

ولكن يُشكِل على هذا التوجيه أنَّ جماعة من النحويين كالزجاج(٤) والفارسي(٥) والعكبري(٦) يرون أنَّ قوله تعالى: ﴿فَكَّ رَقَبَةً أَوْ أَطْعَمَ﴾ جملة تفسيرية لقوله: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ﴾، كما كان قوله تعالى: ﴿خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ﴾(٧) تفسيراً لقوله: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ﴾.

وعليه يمتنع إعرابها بدلاً ممَّا تقدَّم، ومن ثَمَّ لا يحسن هذا التوجيه.

(١) جامع البيان ٢٤/ ٤٤٢.
(٢) انظر: الكشاف ٤/ ٢٥٦.
(٣) انظر: المحرر الوجيز ٥/ ٤٨٥.
(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٣٢٩.
(٥) انظر: الحجة للقراء السبعة ٦/ ٤١٥.
(٦) انظر: التبيان ٢/ ١٢٨٨.
(٧) آل عمران من الآية ٥٩.

المبحث الثاني: ملامح توجيهات أبي عمرو:

مُطالع توجيهات أبي عمرو قراءته ومتأملها يدرك أنَّها امتازت بملامح، من أهمها:

١- الإيجاز والاختصار:

يعدُّ الإيجاز والاختصار الملمح الأبرز في جُلِّ هذه التوجيهات، فقارئها يلحظ أنَّها جاءت مؤدية المراد بأخصر عبارة وأوجزها، ومن أمثلة ذلك:

- قوله في توجيه قراءته: ﴿**وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ**﴾[١]: «(زُلْزِلُوا) فعل ماضٍ، و(يَقُول) فعل مستقبل، فلمَّا اختلفا كان الوجه النصب»[٢].

- قوله في توجيه قراءته: ﴿**وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ حُسْبَاناً**﴾[٣]: ونصب (الشمس) و(القمر) على الإتباع، لَمَّا قلتَ: (سكناً) أتبعت النصب النصب»[٤].

٢- بيان معنى القراءة:

حرَص أبو عمرو في بعض توجيهاته على إيضاح المعنى الذي ينبني عليه التوجيه الصناعي لها، ومن أمثلة ذلك:

- قوله في توجيه قراءته: ﴿**فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالَ فِي الحَجِّ**﴾[٥]: «الرفع بمعنى فلا يَكُونَنَّ رفثٌ ولا فسوقٌ؛ أي: شيءٌ يُخْرِجُ من الحجِّ»[٦].

- ما نقله الطبري عنه في توجيه قراءته: ﴿**الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ**﴾[٧]؛ إذ قال: «فذُكِر عن أبي عمرو بن العلاء أنَّه كان يَقرؤه بالخفض، ويقول: معناه: بإذن ربهم إلى صراط الله العزيز الحميدِ الذي له ما في السماوات، ويقول: هو من المؤخَّر الذي معناه التقديم، ويمثِّله بقول القائل: مررتُ بالظَّريف عبدِ الله»[٨].

(١) البقرة من الآية ٢١٤.
(٢) إعراب القرآن ١/ ٣٠٤.
(٣) الأنعام من الآية ٩٦.
(٤) حجة القراءات ٢٦٢.
(٥) البقرة من الآية ١٩٧.
(٦) الجامع لأحكام القرآن ٣/ ٣٢٥.
(٧) إبراهيم ١، ٢.
(٨) جامع البيان ١٦/ ٥١٣.

٣- إعراب القراءة:

اهتمَّ أبو عمرو في بعض توجيهاته ببيان الوجه الإعرابي لقراءته، ومن أمثلة ذلك:

- إعرابه (الجروح) في توجيهه قراءَتَه: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾[١] على أنَّها مبتدأ[٢].

- إعرابه (قيله) في توجيهه قراءَتَه: ﴿وَقِيلَهُ يَا رَبِّ﴾[٣] على أنَّه معطوف على (سرهم) في قوله تعالى: ﴿نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُم﴾[٤].

٤- توجيه القراءة بآية أخرى:

أحياناً قد يوجِّه أبو عمرو قراءته بحملها على آية أخرى، ومن أمثلة ذلك:

- توجيهه كون اللام في قراءته: ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾[٥] لام التعليل بحملها على مثيلتها في قوله تعالى: ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ﴾؛ إذ قال لما سُئِل عنها: «اقْرأ ما قبلها ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ﴾، ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ مثلها»[٦].

- توجيهه فعلية (فك) و(أطعم) في قراءته: ﴿فَكَّ رَقَبَةً أَوْ أَطْعَمَ﴾[٧] بكون المعطوف بعده في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾[٨] فعلاً[٩].

٥- توجيه القراءة بترجيحها على قراءة أخرى:

يعمد أبو عمرو في بعض الأحيان عند توجيه قراءته إلى الحديث عن القراءات الأخرى وبيان وجهة نظره فيها، ممَّا يُفْهَم منه ترجيح قراءته على غيرها، ففي معرض حديثه عن قراءته ﴿حَتَّى يَصْدُرَ الرِّعَاءُ﴾[١٠] تعرَّض للحديث عن قراءة: ﴿يَصْدُرَ﴾، فقال: «والمراد

(١) المائدة من الآية ٤٥.
(٢) انظر: توجيه أبي عمرو قراءته: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾.
(٣) الزخرف من الآية ٨٨.
(٤) الزخرف من الآية ٨٠.
انظر: توجيه أبي عمرو قراءته: ﴿وَقِيلَهُ يَا رَبِّ﴾.
(٥) العنكبوت من الآية ٦٦.
(٦) حجة القراءات ٥٥٥.
(٧) البلد ١٣، ١٤.
(٨) البلد من الآية ١٧.
(٩) انظر: توجيه أبي عمرو قراءته: ﴿فَكَّ رَقَبَةً أَوْ أَطْعَمَ﴾.
(١٠) القصص من الآية ٢٣.

من ذلك: حتَّى يَنْصَرف الرعاء عن الماء، ولو كان (يُصْدِر) كان الوجه أن يذكر المفعول، فيقول: حتى يُصْدِرَ الرِّعاءُ ماشيتَهم، فلمَّا لم يُذكَر مع الفعل المفعول عُلِمَ أنَّه غير واقع، وأنَّه ﴿يَصْدُرَ الرِّعَاءُ﴾ بمعنى ينصرفون عن الماء»[1].

٦- التمثيل والتنظير:

قد يذكر أبو عمرو بعض الأمثلة والنظائر التي يُفَاد منها في بيان توجيه القراءة، ففي حديثه عن قراءته ﴿اليَسَعَ﴾[2] قال: «هو مثل اليَسَر، وإنَّما هو يَسَرُ ويَسَعُ، فرُدَّت الألف واللَّام، فَقَالَ: اليَسَعُ»[3].

٧- الغموض والإبهام:

قد يكتنف بعض توجيهات أبي عمرو شيء من الغموض والإبهام، ممَّا يؤدِّي إلى اختلاف بعض النحويين في تفسيرها وتأويلها، ومن ذلك جوابه حين سأله الرؤاسي عن سبأ، فقال: «لست أدري ما هو»[4]، فقد فهم منه بعض النحويين كالفراء أنَّ منع أبي عمرو صرفه عائد إلى الجهل به، والاسم إذا لم يُعرَف لم ينصرف، وخالفه النحاس في ذلك، وذكر أنَّه ليس فيما نُقِل عنه ما يدلُّ على ذلك[5].

٨- معرفة لغات العرب:

سعة معرفة أبي عمرو بلغات العرب وإحاطته بها له أثر بالغ في اختيار قراءته وتوجيهها، ومن أمثلة ذلك قراءته: ﴿فَذَانِّكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ﴾[6]؛ إذ ذكر في توجيه تشديد نون (فذانِّك) أنَّها لغة قريش[7].

(١) حجة القراءات ٥٤٣.

(٢) الأنعام من الآية ٨٦، ص من الآية ٤٨.

(٣) حجة القراءات ٢٥٩.

(٤) معاني القرآن ٢/ ٢٨٩.

(٥) انظر: توجيه أبي عمرو قراءته: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَأٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾.

(٦) القصص من الآية ٣٢

(٧) انظر: توجيه أبي عمرو قراءته: ﴿فَذَانِّكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ﴾.

٩- تعليل التوجيهات:

حرص أبو عمرو على ذكر بعض العلل التي بنى عليها قراءته، ومن ذلك ما نقله الطبري عنه في توجيه قراءته: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾[١]؛ إذ قال: «غير أنَّ أبا عمرو بن العلاء كان يكسر اللام من قوله: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا﴾ خاصَّة من أجل أنَّ الوقوف على (ثمَّ) دون (ليقضوا) حسن، وغير جائز الوقوف على الواو والفاء، وهذا الذي اعتلَّ به أبو عمرو لقراءته علَّة حسنة من جهة القياس»[٢].

(١) الحج من الآية ٢٩.

(٢) جامع البيان ١٨/ ٦١٦.

المبحث الثالث: تأثير توجيهات أبي عمرو :

كان لتوجيهات أبي عمرو أثر بالغ في خَلَفِه من علماء العربيَّة، فقد قاموا بنقلها وعرضها ومناقشتها والاستدلال عليها، ومن هؤلاء العلماء:

١ - الفراء (ت٢٠٧هـ):

ذكر الفراء بعض آراء أبي عمرو في توجيهه قراءَتَه، ووافقه فيها، ومن ذلك موافقته إياه فيما ذهب إليه من أنَّ الفاء في قوله تعالى: ﴿**فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ إِنْ تَأْتِهِمْ بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا**﴾[(١)] واقعة في جواب الشرط؛ إذ قال: «وحدثني أبو جعفر الرؤاسي قال: قلت لأبي عمرو بن العلاء: ما هذه الفاء التي فى قوله: ﴿**فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا**﴾ ؟ قال: جواب للجزاء. قال: قلت: إنَّها ﴿**أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً**﴾ مفتوحة؟ قال: فقال: معاذ الله! إنَّما هي ﴿**إِنْ تَأْتِهِمْ**﴾. قال الفراء: ... والجزم جائز تجعل ﴿**فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ**﴾ مكتفيًا، ثُمَّ تبتدئ: ﴿**إِنْ تَأْتِهِمْ**﴾، وتجيئ بالفاء على الجزاء»[(٢)].

٢- أبو عبيدة (ت٢٠٩هـ):

ففي حديثه عن توجيه نصب (الطير) في قوله تعالى: ﴿**يَاجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ**﴾[(٣)] ذهب إلى أنَّ نصبه من مكانين، أحدهما: قول أبي عمرو المشهور؛ إذ قال: «(والطير) نُصِبَ من مكانين، أحدهما: فيما زعم يونس عن أبي عمرو على قوله: وسخَّرنا له الطير»[(٤)] .

٣- أبو عُبيد (ت٢٢٤هـ):

بدا تأثر أبي عبيد بأبي عمرو من خلال الاحتجاج برأيه فيما اختاره من قراءات؛ إذ رجَّح قراءة النصب في قوله تعالى: ﴿**حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ**﴾[(٥)] على قراءة الرفع، واحتجَّ لذلك بحجَّتين، إحداهما لأبي عمرو، قال النحاس: «وقرأ أهل الكوفة والحسن وابن أبي إسحاق

(١) محمد من الآية ١٨.

(٢) معاني القرآن ٣/ ٦١. وانظر -أيضاً-: توجيه أبي عمرو قراءته: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾.

(٣) سبأ من الآية ١٠.

(٤) مجاز القرآن ٢/ ١٤٣.

(٥) البقرة من الآية ٢١٤.

وأبو عمرو ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ بالنصب، وهو اختيار أبي عبيد، وله في ذلك حجتان، إحداهما عن أبي عمرو، قال: (زُلْزِلُوا) فعل ماضٍ، و(يَقُول) فعل مستقبل، فلمَّا اختلفا كان الوجه النصب»[1].

٤- الطبري (ت٣١٠هـ):

اهتمَّ الطبري بتوجيهات أبي عمرو، فنقل جملة منها واستحسن بعضها، ومن ذلك ما ذكره عنه في توجيه قراءته: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾[2] واستحسانه تعليله، قال الطبري: «غير أنَّ أبا عمرو بن العلاء كان يكسر اللام من قوله: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا﴾ خاصَّة من أجل أنَّ الوقوف على (ثمَّ) دون (ليقضوا) حسن، وغير جائز الوقوف على الواو والفاء، وهذا الذي اعتلَّ به أبو عمرو لقراءته علَّة حسنة من جهة القياس»[3].

٥- الزجاج (ت٣١١هـ):

عوَّل الزجاج على بعض آراء أبي عمرو في معانيه وأفاد منها، ومن الأمثلة على ذلك ما نقله عنه في توجيه نصب (الطير) في قوله تعالى: ﴿يَاجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾[4]؛ إذ قال: «والنصب من ثلاث جهات: أن يكون عطفاً على قوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلًا ... وَالطَّيْرَ﴾، أي: وسخَّرنا له الطير، حكى ذلك أبو عبيدة عن أبي عمرو العلاء، ويجوز أن يكون نصباً على النداء ... ويجوز أن يكون (والطير) نُصِب على معنى مع»[5].

٦- أبو زُرعة (ت٤٠٣هـ):

تُعَدُّ توجيهات أبي عمرو قراءته أحد الروافد التي استعان بها أبو زُرْعة في كتابه حجَّة القراءات، ومن أمثلة ذلك قوله في توجيه قراءة: ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ﴾[6]: «وقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ بكسر اللام، جعلوها لام (كي)، المعنى:

(١) إعراب القرآن ١/ ٣٠٤.

(٢) الحج من الآية ٢٩.

(٣) جامع البيان ١٨/ ٦١٦، وانظر أيضاً: توجيه أبي عمرو قراءته: ﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ إِنْ تَأْتِيهِمْ بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾، وتوجيهُه قراءَتَه: ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ﴾.

(٤) سبأ من الآية ١٠.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٤٣.

(٦) العنكبوت من الآية ٦٦.

لكي يكفروا ولكي يتمتعوا، وسُئِل أبو عمرو عن هذه اللام، فقال: اقرأ ما قبلها ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ﴾، ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ مثلها»[1].

وهناك من العلماء من تأثر بتوجيهات أبي عمرو، ولكن دون نسبتها إليه، بعضهم سبق الإشارة إليه، كالفراء[2] والطبري[3] والزجاج[4] وأبي زرعة[5]، ومن أبرز من لم يُشَر إليه:

١- الأخفش (ت٢١٥هـ):

عزا الزجاج إلى الأخفش القول بأنَّ نصب (قيله) في قوله تعالى: ﴿وَقِيلِهِ يَا رَبِّ﴾[6] من وجهين، أحدهما: أنه عطف على أم يحسبون أنَّا لا نسمع سرهم ونجواهم وقيلَه[7]، وهذا قول أبي عمرو كما حكاه أبو عبيدة عنه[8].

٢- النحاس (ت٣٣٨هـ):

ظهر تأثر النحاس بأبي عمرو في إفادته من توجيهه كسر لام (ليقضوا) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾[9]؛ إذ اعترض على قراءة إسكان اللام بأنَّ (ثمَّ) يوقف عليها، ولا يجوز الابتداء بساكن[10].

٣- الأزهري (ت٣٧٠هـ):

كذلك ظهر تأثر الأزهري بأبي عمرو -أيضاً- في توجيه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾؛ إذ قال: «وأمَّا من اختار كسر اللام في ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا﴾ فلأنَّ الوقوف على (ثمَّ)

(١) حجة القراءات ٥٥٥.

(٢) انظر: توجيه أبي عمرو قراءته: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾. وانظر -أيضاً-: توجيهُه قراءَتَه: ﴿يَاجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾، وتوجيهُه قراءَتَه: ﴿وَقِيلِهِ يَا رَبِّ﴾، وتوجيهُه قراءَتَه: ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ﴾.

(٣) انظر: توجيه أبي عمرو قراءته: ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾، وتوجيهُه قراءَتَه: ﴿وَقِيلِهِ يَا رَبِّ﴾.

(٤) انظر: توجيه أبي عمرو قراءته: ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾.

(٥) انظر: توجيه أبي عمرو قراءته: ﴿الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾.

(٦) الزخرف من الآية ٨٨.

(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٤٢١.

(٨) انظر: توجيه أبي عمرو قراءته: ﴿وَقِيلِهِ يَا رَبِّ﴾، وانظر -أيضاً-: توجيهُه قراءَتَه: ﴿وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾.

(٩) الحج من الآية ٢٩.

(١٠) انظر: إعراب القرآن ٣/ ٩٦. وانظر: توجيه أبي عمرو قراءته: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾.

يَحْسُن، ولا يَحْسُن على الفاء والواو»[1]، وهذا يتوافق تماماً مع ما نُقِل عن أبي عمرو[2].

٤- ابن خالويه (ت٣٧٠هـ):

من أمثلة تأثر ابن خالويه بأبي عمرو موافقته إياه في توجيه قراءة: ﴿وَقِيلَهُ يَا رَبِّ﴾[3]؛ إذ قال: «فالحجة لمن نصب: أنَّه عطفه على قوله: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾[4] وقيلَه[5].

٥- الفارسي (ت٣٧٧هـ):

ظهر تأثر أبي علي بأبي عمرو في توجيه كسر لام الأمر بعد (ثمَّ) في نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾، فقد علَّل ذلك بالعلَّة ذاتها المنقولة عن أبي عمرو[6].

٦- ابن جني (ت٣٩٢هـ):

وافق ابن جني أبا عمرو فيما ذهب إليه من أنَّ الفاء في قوله تعالى: ﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ إِنْ تَأْتِهِمْ بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾[7] واقعة في جواب الشرط[8].

٧- ابن عطية (ت٥٤٢هـ):

ممَّا أفاده ابن عطية من توجيهات أبي عمرو قراءته موافقته إياه في توجيه قوله تعالى: ﴿الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ﴾[9]، ونقله عنه توجيهه مشيراً إليه بـ(بعض الناس)، وفي ذلك يقول: «وقرأ الباقون بكسر الهاء على البدل من قوله: ﴿الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾... وعبَّر بعض الناس عن هذا بأن قال: التقدير: إلى صراط الله العزيز الحميد، ثمَّ قدَّم الصفات وأبدل منها الموصوف[10].

(١) معاني القراءات ٢/ ١٧٧.

(٢) انظر: توجيه أبي عمرو قراءته: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾، وانظر -أيضاً-: توجيهُه قراءَتَه: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾، وتوجيهُه قراءَتَه: ﴿وَجَاعِلِ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾.

(٣) الزخرف من الآية ٨٨.

(٤) الزخرف من الآية ٨٠.

(٥) الحجة في القراءات السبع ٣٢٣، وانظر: توجيه أبي عمرو قراءته: ﴿وَقِيلَهُ يَا رَبِّ﴾، وانظر -أيضاً-: توجيهُه قراءَتَه: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾، وتوجيهُه قراءَتَه: ﴿وَقِيلَهُ يَا رَبِّ﴾، وتوجيهُه قراءَتَه: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾.

(٦) انظر: توجيه أبي عمرو قراءته: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾.

(٧) محمد من الآية ١٨.

(٨) انظر: توجيه أبي عمرو قراءته: ﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ إِنْ تَأْتِهِمْ بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾.

(٩) إبراهيم ١، ٢.

(١٠) المحرر الوجيز ٣/ ٣٢٢، وانظر: توجيه أبي عمرو قراءته: ﴿الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ﴾.

ومِمَّا يجدر التنبيه إليه أنَّ أبا عمرو قال بمصطلح (الخلاف)، وذلك في حديثه عن توجيه قراءته:﴿ **وَزُلْزِلُواحَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ** ﴾[1]، قال النحاس: «وقرأ أهل الكوفة والحسن وابن أبي إسحاق وأبو عمرو ﴿ **حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ** ﴾ بالنصب، وهو اختيار أبي عبيد، وله في ذلك حجتان، إحداهما عن أبي عمرو، قال: (زُلْزِلُوا) فعل ماضٍ، و(يَقُول) فعل مستقبل، فلمَّا اختلفا كان الوجه النصب»[2]، و(الخلاف) مصطلحٌ اشتُهِر عن الكوفيين، ولعلهم أخذوه عنه.

(١) البقرة من الآية ٢١٤.

(٢) إعراب القرآن ١/ ٣٠٤، وانظر: توجيه أبي عمرو قراءته: ﴿ ||||||| ﴾.

الخاتمة

وبعد، فيجدر بي في نهاية هذا المطاف أن أُوجِز للقارئ الكريم أبرز النتائج التي خلصت إليها، وهي كالآتي:

أوَّلاً: وقف البحث على ثمانية عشرَ توجيهاً نحويًّا لأبي عمرو لقراءته.

ثانياً: هذه التوجيهات مبثوثة في كتب تفاسير القرآن وأعاريبه ومعانيه وقراءاته، وقد وصلت إلينا عن جملة من العلماء والرواة الثقات، كهارون (ت١٧٠هـ) ويونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) وأبي جعفر الرؤاسي (ت١٨٧هـ) واليزيدي (ت٢٠٢هـ) وأبي عبيدة (ت٢٠٩هـ) وأبي عبيد (٢٢٤هـ) وغيرهم.

ثالثاً: هذه التوجيهات تمثِّل مرحلة متقدِّمة من مراحل توجيه القراءات القرآنية.

رابعاً: كما أنَّها تمثِّل -أيضاً- مرحلة مهمة من مراحل الدرس النحوي قبل سيبويه، التي امتازت بالسهولة والوضوح والبعد عن التعقيد والقضايا الفلسفية.

خامساً: كشف البحث عن عدم استقرار المصطلحات النحوية وتحريرها بدقة في هذه المرحلة، وهذا من بديهيات نشأة العلوم في مراحلها الأولى.

سادساً: أثر الدَّلالة والمعنى في معالجة هذه التوجيهات، فلا يخفى ارتباط القضايا المعالجة بهما، خصوصاً أنَّ بعض هذه التوجيهات والآراء قد يُرْفَض ويُسْتَهجن ويُسْتَقبح بسبب مخالفته لهما، وإن كان من حيث الصناعة مقبولاً.

سابعاً: أثبت البحث أنَّ النحويين هم أهل الدراية بالمعنى وسياقاته المتنوِّعة، وأنَّ معالجتهم للقضايا النحوية لا تخلو من ربطها به، وأنهم ليسوا بلفظيين وأهل صناعة فقط كما ادَّعاه بعض منتقديهم.

ثامناً: كشف البحث بعض سمات توجيهات أبي عمرو وملامحها.

تاسعاً: ظهر في البحث جملة من انفرادات أبي عمرو في توجيهاته وآرائه.

عاشراً: أثبت البحث تأثُّرَ النحويين والمعربين بتوجيهات أبي عمرو وآرائه، وذلك من خلال نقلها واستحسانها وموافقته فيها.

حادي عشر: أثبت البحث أنَّ أبا عمرو قد سبق الكوفيين في استخدام مصطلح (الخلاف) وتوظيفه في الدرس النحوي.

ثاني عشر: قول صاحب القراءة في توجيه قراءته أولى بالتقديم والقبول إذا كان لا يخالف قواعد العربية وأصولها؛ لأنَّ من روى أدرى بما رواه من غيره وأعلم.

ثالث عشر: يوصي البحث بدراسة مثيلات هذه الدراسة، وبيان اهتمام القراء بتوجيه قراءاتهم، وأخصُّ منهم ما ذاع عنه اهتمامه بالعربية وقواعدها.

هذا ما تيسَّر إعداده، وجرى به القلم، والحمد لله أوَّلاً وآخراً، وصلى الله وسلَّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ثبت المصادر والمراجع

- ائتلاف النصرة: الزبيدي، تحقيق طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- إبراز المعاني من حرز الأماني: أبو شامة الدمشقي، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية، بيروت.
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشرة: أحمد البنا، تحقيق شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- ارتشاف الضرب: أبو حيان، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- إعراب القرآن: النحاس، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات الأنباري، اعتنى به محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، اعتنى به محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباري، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.
- البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات بن الأنباري، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- التبيان في إعراب القرآن: العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، الناشر عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- التصريح بمضمون التوضيح: الأزهري، تحقيق عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

- تفسير البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- التفسير البسيط: الواحدي، مجموعة رسائل علمية بجامعة الإمام محمد بن سعود، سلسلة الرسائل الجامعية، أشرف على طباعته عبد العزيز بن سطام آل سعود وتركي العتيبي.
- تهذيب اللغة: الأزهري، تحقيق عبد السلام هارون وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، الطبعة الأولى.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: المرادي، تحقيق أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- جامع البيان في تأويل القرآن: أبو جعفر الطبري، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠ م.
- الجامع لأحكام القرآن المعروف بتفسير القرطبي: أبو عبد الله القرطبي، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- الحجة في القراءات السبع: ابن خالويه، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- حجَّة القراءات: عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- الحجة للقرَّاء السبعة: أبو علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، تحقيق أحمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- روح المعاني: الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- زاد المسير في علم التفسير: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق زهير شويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤ه/ ١٩٨٤م.

- السبعة في القراءات: ابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية.
- سر صناعة الإعراب: ابن جني، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- شرح الجمل: ابن عصفور، تحقيق صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- شرح الكافية الشافية: ابن مالك، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، دار المأمون، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه: السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- شواذ القراءات: الكرماني، تحقيق شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت.
- – شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة دار العروبة، القاهرة.
- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: شرف الدين الطيبي، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الإمارات، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.
- كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى.
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: المنتجب الهمذاني، تحقيق محمد نظام الدين الفتيح، مكتبة دار الزمان، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري، دار الفكر.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع: مكي القيسي، تحقيق محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، تحقيق

الإمام أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

- اللباب في علوم الكتاب: عمر بن علي بن عادل الحنبلي، عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- المبسوط في القراءات العشر: أبو بكر الأصبهاني، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
- مجاز القرآن: أبو عبيدة، تحقيق محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١هـ.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ابن جني، تحقيق علي النجدي وآخرين، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
- المحرر الوجيز: ابن عطية، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- مختصر في شواذ القرآن: ابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- مشكل إعراب القرآن: مكي القيسي، تحقيق حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- معالم التنزيل في تفسير القرآن: الحسين بن مسعود بن محمد البغوي، تحقيق محمد عبد الله النمر وآخرين، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- معاني القراءات: محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق عيد مصطفى، وعوض القوزي، دار المعارف، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- معاني القرآن: الأخفش، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- معاني القرآن: الفراء، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- المعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم: الجواليقي، تحقيق ف.عبد الرحيم، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٠ه/ ١٩٩٠م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف، ابن هشام، مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.
- مفاتيح الغيب: محمد الرازي، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- المقتضب: المبرد، محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، صححه وراجعه علي محمد الضبَّاع، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الهداية إلى بلوغ النهاية: مكي بن أبي طالب، مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.